2022

تحولات النظام السياسي التركي تحت حكم "العدالة والتنمية"

د. أسامة أحمد العادلي
أستاذ العلوم السياسية المساعد
كلية الدراسات الاقتصادية
والعلوم السياسية
جامعة الإسكندرية

د. أحمد سيد حسين
مدرس بقسم العلوم السياسية
كلية الدراسات الاقتصادية
والعلوم السياسية
جامعة الإسكندرية

هاجر محمد حسن
معيدة بقسم العلوم السياسية
كلية الدراسات الاقتصادية
والعلوم السياسية
جامعة الإسكندرية

ملخص

تتناول هذه الدراسة النظام السياسي التركي خلال الفترة من عام 2002 وحتى عام 2020، وهي فترة انفرد خلالها حزب "العدالة والتنمية" بالسلطة في تركيا، وشهدت تغيرات كبرى في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التركية. ولقد خلصت الدراسة إلى أن تركيا قد مرت تحت حكم حزب "العدالة والتنمية" بمرحلتين رئيسيتين؛ فخلال المرحلة الأولى والتي بدأت مع وصول الحزب للسلطة في عام 2002 واستمرت حتى عام 2014 ، شهدت تركيا تقدمًا ملحوظًا ونهضة حقيقية في على الصعيدين السياسي والاقتصادي. هذا فضلاً عما ساد تلك المرحلة من احترام للقيم العلمانية وانفتاح تركي على إقليمها الشرق أوسطي والاهتمام بقضاياه. أما في المرحلة الثانية والتي بدأت مع وصول "رجب طيب أردوغان" لمقعد رئيس الجمهورية التركية وحتى الآن (يوليو 2022)، فقد تراجعت تركيا عما كانت قد أحرزته من تقدم؛ فعلى الصعيد الديمقراطي شهدت قمعًا واسعًا للمعارضة خاصة بعد محاولة الانقلاب الفاشلة في عام 2016، والتي أطلقت يد "أردوغان" ضد من يخالفه الرأي، وعلى الصعيد الاقتصادي تراجعت قيمة العملة التركية كمحصلة لتراجع كافة المؤشرات الاقتصادية.

Abstract

This study focuses on the Turkish political system during the period from 2002 to 2020, the period during which the "Justice and Development party" was dominant in Turkey. Such domination led to major changes in the Turkish political, economic, cultural and social systems. The study concluded that Turkey under the rule of this party witnessed two main phases: The first phase lasted from the party's accession to power in 2002 until 2014. During this phase the country witnessed remarkable progress in economy and democracy, and the regime respected the secular values of the state and tried to enhance its relationship with the Middle East countries. However, during the second phase, which began with the arrival of "Recep Tayyip Erdogan" to the Presidency of Turkey, the state has retracted the progress it had made. On the democratic level, Turkey witnessed widespread suppression of the opposition, especially after the failed coup attempt in 2016. On the economic level, the Turkish economy declined and the value of the lira fell.

مقدمة

شهدت تركيا تحولات كبرى في أيديولوجيتها؛ فمع نشأة الدولة العثمانية على يد "عثمان الأول" عام 1299، ظهرت تركيا في ثوبها المحافظ، وذلك كدولة خلافة تدافع عن قيم الدين الإسلامي، وتتخذ من ذلك الدفاع منطلقًا للتوسع الجغرافي على حساب الدول المحيطة، إلى أن جاء التحول الأكبر مع سقوط تلك الإمبراطورية العثمانية في عام 1923، حيث تبنت الجمهورية الوليدة صورة الدولة العلمانية الغربية، وتخلت عن كل ما كان يربطها بالإمبراطورية البائدة. هذا، بيد أنه ومنذ اليوم الأول للجمهورية الوليدة برزت جماعات وأحزاب مازالت متمسكة بالروابط القديمة أو ما يمكن وصفه بالأيديولوجية الإسلامية السياسية، كما ظلت تحاول الوصول للسلطة لتعيد حلم الخلافة للوجود. وبطبيعة الحال فقد تصدت مؤسسات الدولة لتلك المحاولات، وخاصة المؤسسة العسكرية التي تمتلك –وفقاً لنص الدستور العلماني– الحق في الدفاع عن القيم الأتاتوركية. وذلك إلى أن تمكن حزب "العدالة والتنمية" من الوصول للسلطة في عام 2002، الأمر الذي أحدث تحولًا جديدًا في أيديولوجية النظام السياسي التركي، وهو ما تمثل في عديد التعديلات الدستورية التي جرت في عهد هذا الحزب.

وهكذا ومع وصول حزب "العدالة والتنمية" للسلطة عام 2002، راحت العلمانية تتراجع شيئًا فشيئًا في الواقع السياسي التركي، وهو ما صاحبه تحولات مماثلة في طبيعة الدولة التركية العلمانية بشكل تدريجي بطيء؛ خوفًا من ردة فعل الفصائل العلمانية والجيش التركي في حال كان التحول جذريًا سريعًا. كما أجرى حزب "العدالة والتنمية" ثلاثة تعديلات دستورية مهمة (في الأعوام 2007 و2010 و2017)، حيث استهدفت ترسيخ أركان حكمه من ناحية، والحد من صلاحيات المؤسسة العسكرية من ناحية أخرى. ولعل أهم تلك التعديلات على الإطلاق هي تلك التي جرت في عام 2017، والتي تحولت تركيا بمقتضاها إلى النظام الرئاسي، وتركزت السلطات في يد رئيس الجمهورية، الأمر الذي دعم موقف الرئيس التركي "رجب طيب أردوغان" ورسخ لهيمنته على الساحة السياسية التركية.

وعلى الرغم من ادعاء الرئيس التركي أنه حريص على أن تظل تركيا دولة علمانية تقف على مسافة واحدة من المعتقدات والأفكار كلها، فإنه من الصعب فصل مسار "أردوغان" وحزبه عن خلفيتهما الدينية، ومنذ تولي "أردوغان" رئاسة الوزراء في تركيا وهو يحاول تخفيف تأثير العلمانية الأتاتوركية في الحياة العامة، وقد ظهر ذلك جلياً في العديد من القوانين والقرارات التي تبناها "أردوغان"

وحزبه. وعلى الرغم من ذلك، فإن التيار العلماني التركي بقيادة حزب "الشعب الجمهوري" لم يستسلم يومًا، واستمر مدافعًا بشدة عن القيم الأتاتوركية، مما أوجد حالة من الصراع المستمر والمستتر داخل المجتمع التركي، تبلورت في مواقف وصدامات متعددة، وذلك في ذات الذي يعاني فيه الحزب الحاكم ورئيسه من عديد الخلافات والانشقاقات.

مشكلة البحث

تتمحور المشكلة البحثية حول تساؤل رئيسي قوامه: **ما أظهر التحولات التي طرأت على النظام السياسي التركي في ظل حكم حزب "العدالة والتنمية" خلال الفترة (2002 –2020)؟**

ويتفرع عن هذا التساؤل تساؤلات فرعية عدة:

1- ما الأسباب التي هيأت لوصول هذا الحزب "للسلطة؟

2- ما التغيرات التي طرأت على النظام السياسي التركي منذ فوزه في الانتخابات البرلمانية 2002 حتى 2020؟

3- إلى أي مدى يمكن اعتبار حكم هذا الحزب استمرارًا للنهج العثماني؟

4- ما مدى التغير في بنية النظام التركي وسياساته الداخلية خلال الفترة محل البحث؟

5- هل يمثل حزب "العدالة والتنمية" والتيار الديني تهديدًا للتعددية والمواطنة والديمقراطية في تركيا؟

6- إلى أي مدى نجح حزب "العدالة والتنمية" في التوفيق بين مرجعيته الإسلامية من ناحية وبين المبادئ العلمانية التي تأسست عليها الجمهورية التركية من ناحية أخرى؟

أهداف البحث

تهدف الدراسة إلى تحقيق العديد من الأهداف المتمثلة في:

1- تحديد أسباب تراجع العلمانية الأتاتوركية، وكذلك العوامل التي دفعت لصعود حزب "العدالة والتنمية".

2- التعرف على تأثير صعود حزب "العدالة والتنمية" على النظام السياسي والحياة السياسية التركية.

3- دراسة ما إذا أدى ذلك الصعود إلى التقدم في مستوى الديمقراطية والحريات أو التراجع في هذا الصدد.

منهج البحث

تعتمد الدراسة على منهج تحليل النظم، ووفقًا لهذا المنهج يمكننا دراسة الحياة السياسية والتفاعلات في أي مجتمع على أنه نظام. كما تعتمد الدراسة على المنهج الاستقرائي، في إطار محاولتها الإجابة عن التساؤل الرئيسي والتساؤلات الفرعية. كذلك تعتمد الدراسة على بعض الاقترابات مثل اقتراب الجماعة واقتراب النخبة السياسة؛ فمن خلال اقتراب الجماعة يمكننا دراسة الجماعات داخل المجتمع التركي، خاصة حزب "العدالة والتنمية". ومن خلال اقتراب النخبة نتمكن من تحديد أفكار وأيديولوجيات شريحة الحكام وصناع القرار داخل تركيا.

دراسات سابقة

1. أحمد نوري النعيمي (2011). النظام السياسي في تركيا، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع.

يعرض هذا الكتاب لتطور النظام السياسي في تركيا، ابتداءً من التحديث الذي شهدته الدولة العثمانية وما ظهر فيها من مؤسسات دستورية تأثراً بالحضارة الغربية، ثم سقوط الخلافة والنتائج التي ترتبت على ذلك، من دستور 1924 وظهور الدولة الأتاتوركية وما اشتملت عليه من قيم علمانية حاسمة. كما تناول الموقف من الإسلام في تركيا بعد الحرب العالمية الثانية، والتحول الذي شهدته من نظام الحزب الواحد للنظام متعدد الأحزاب. ويحاول الكتاب إيضاح الدور الذي لعبته المؤسسة العسكرية في النظام السياسي التركي، والانقلابات المتعددة التي تمت بهدف حماية القيم الأتاتوركية ومنع أية أحزاب أو جماعات ذات توجهات دينية من تصدر المشهد السياسي التركي. وأخيرًا، تناول الكتاب ظهور الأحزاب الدينية ابتداء من حزب "الرفاه"، ومرورًا بحزب "الفضيلة"، ووصولًا لحزب "العدالة والتنمية" الذي حقق النجاح الأكبر، وما تبع ذلك الصعود للتيار الديني من صراع محتدم بين الإسلاميين والعلمانيين في تركيا. **ويرتبط هذا الكتاب بدراستنا هذه من خلال محاور عدة:**

- اهتم الكتاب بدراسة الاضطراب الذي شهدته الهوية التركية –وما زالت تشهده– بين الهوية العلمانية والهوية الإسلامية.
- تناول الكتاب الصراع السياسي بين الإسلاميين والعلمانيين في تركيا.
- تناول الكتاب تأسيس حزب "العدالة والتنمية" ووصوله للسلطة.

- استعرض الكتاب برنامج حزب "العدالة والتنمية" السياسي.

وعلى الجانب الآخر توقف الكتاب في دراسته للنظام السياسي التركي عند نهاية العقد الأول من الألفية الثانية، بينما تركز دراستنا على الفترة من عام 2002 وحتى عام 2020، وما شهدته من تحولات بعد الانتقال من النظام البرلماني للنظام الرئاسي.

2. كرم أوكتم (2012). تركيا.... الأمة الغاضبة، القاهرة: دار سطور الجديدة.

يتناول الكتاب المؤسسات التركية وأيديولوجيات الأحزاب والقادة السياسيين ومنظمات المجتمع المدني في تركيا منذ انهيار الإمبراطورية العثمانية حتى عام 2011. ويتعرض الكتاب لدور الجيش والقضاء والبيروقراطية في حماية قيم الجمهورية، وتحديد سمات السياسة التركية الداخلية والخارجية. كما يرصد الكتاب التحولات التي مرت بها تركيا منذ ثمانينيات القرن العشرين، وذلك عندما كان النظام التركي منكفئًا على الداخل، ومنشغلًا بالصراعات الداخلية، وحريصًا على تقييد الكثير من الحريات، ورافضاً لأية تعددية حقيقية، ومروراً بما طرأ من تغير تدريجي منذ بداية القرن الحادي والعشرين، والذي ظهرت فيه تركيا بوجهها الاقتصادي القوي وبوزنها الإقليمي والدولي الذي يحسب له حساب، وأكد الكاتب على أن ذلك التطور لم يحل دون استمرار حالة الصراع في المجتمع التركي، فلازالت تركيا – على حد قوله– حائرة بين الشرق والغرب، بين آسيا وأوروبا، بين الإسلام السياسي والعلمانية. **وتكمن أهمية هذا الكتاب فيما يتعلق بدراستنا في:**

- تركيزه على المجتمع التركي وما يشهده من صراعات.
- تركيزه أيضًا على عوامل نجاح وصعود حزب "العدالة والتنمية"، وأسباب تراجع التيار العلماني.
- تفسيره للتحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها تركيا.

3. Project on Middle East political science (2016). *Contemporary Turkish Politics.* Rice University's Baker's institute for public policy.

تتعرض هذه الدراسة للتحديات التي تواجه تركيا والمنطقة الشرق أوسطية. كما انه يركز على طبيعة العلاقة بين الدين والدولة، وذلك في محاولة لفهم السياسة التركية؛ حيث تناول الكتاب شكل المنافسة بين الجماعات والأحزاب التي تشكل التيار الديني التركي من ناحية وبين تلك التي تشكل التيار العلماني من ناحية أخرى.

وتتمثل أهم محاور تلك الدراسة فيما يلي:

- دراسة تراجع مستوى الديمقراطية والحريات في تركيا خلال العقد الأخير.
- دراسة الانقسام العلماني–الإسلامي داخل المجتمع التركي.
- دراسة أسباب محاولة الانقلاب الفاشلة في عام 2016 وما تبعها من إجراءات مقيدة للحريات.
- دراسة التحولات في هوية حكومة حزب "العدالة والتنمية" واتجاهاتها، وتأثير تلك التحولات في سياستها الداخلية والخارجية.
- كما يناقش الكتاب سيناريوهات التطور الديمقراطي في الحياة السياسية التركية.

4. **Kirişci, K and Sloat, A (2019). *The rise and fall of liberal democracy in Turkey: Implications for the West*. Foreign Policy at Brookings.**

تتناول هذه الدراسة التحولات التي شهدتها تركيا –مع وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة– في اتجاه ترسيخ الديمقراطية الليبرالية، كما ترصد حالة التراجع الديمقراطي بعد قرابة عقدين من وجود ذات الحزب على رأس السلطة. وتشير الدراسة إلى أن التقدم الذي أحرزه حزب "العدالة والتنمية" في الملفين الديمقراطي والاقتصادي خلال السنوات الأولى من توليه الحكم، قد كان من وراء بدء محادثات جادة لانضمامها إلى عضوية الاتحاد الأوروبي، كما جعل من تركيا نموذجًا يحتذي به في محيطها الشرق أوسطي، بيد أن التراجع الملحوظ في هذين الملفين قد جعل من الانضمام التركي للاتحاد الأوروبي أمرًا مستحيلًا.

ولقد حاول الباحثان التوصل لأسباب تراجع الديمقراطية في الحالة التركية؛ وهو ما أرجعاه على الصعيد الداخلي للثقافة السياسية المتأصلة في المجتمع التركي والتي تدفع لتقبل حكم الفرد الواحد القوي؛ مما يجعل تركيا أقل ارتباطًا بالحريات المدنية التي تشكل جوهر الديمقراطية الليبرالية، وكذا لافتقار تركيا لثقافة التعددية واحترام الاختلاف. وقد تنامى ذلك على يد "أردوغان" ما أدى لمزيد من الإقصاء وعدم الدمج، والاستقطاب المجتمعي ما بين التيارين الديني والعلماني. ويرى الكاتبان أن "أردوغان" قد استغل محاولة الانقلاب الفاشلة في يوليو عام 2016 للقضاء على المعارضة التركية، وتحويل النظام البرلماني لنظام رئاسي يتمتع فيه الرئيس بسلطات واسعة.

هذا، كما اهتمت دراستهما ب رصد العوامل الخارجية التي أدت لتراجع الديمقراطية التركية، وعلى رأسها حالة عدم الاستقرار التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط –خاصة سوريا– وما تبعها من قدوم ملايين اللاجئين للدولة التركية، فضلاً عن هجوم تنظيم "الدولة الإسلامية" على بعض المدن التركية، وتجدد الصراع مع حزب "العمال الكردستاني". **وتكمن أهمية هذه الدراسة بالنسبة لدارستنا في تركيزها على الموضوعات التالية:**

- التحديات التي تواجه المؤسسات الديمقراطية التركية، والتي تتمثل في: زيادة سلطات الرئيس، وضعف المعارضة، وتراجع حكم القانون.
- الدوافع التي أدت لتراجع الديمقراطية في تركيا، والمتمثلة في: العوامل الثقافية، وفشل الانضمام للاتحاد الأوروبي، واضطراب منطقة الشرق الأوسط، ومظاهر القمع التي صاحبت محاولة الانقلاب الفاشلة.
- نتائج السياسات الداخلية والخارجية التركية، والتي تمثلت في ضعف الحوكمة داخل مؤسسات الدولة، وتراجع المؤشرات الاقتصادية.

تقسيم الدراسة

انطلاقًا من الأهداف السالف ذكرها، تنقسم الدراسة إلى مبحثين:

المبحث الأول: ويتناول تأسيس حزب "العدالة والتنمية" عام 2001 وفوزه المتكرر في الانتخابات البلدية والبرلمانية والرئاسية، ثم يناقش الأسباب التي دعمت وصول الحزب للسلطة.

المبحث الثاني: ويعرض لأبرز التغيرات التي نتجت عن وصول الحزب للسلطة على الصعيد الداخلي، مثل التعديلات الدستورية والتغيير في شكل النظام السياسي وفي الوضع الديمقراطي والحقوقي، وكذلك ما لحق بالملف الاقتصادي من تغيرات.

المبحث الأول: وصول حزب "العدالة والتنمية" للسلطة في تركيا

بعد حل حزب "الفضيلة" في الثاني والعشرين من يونيو 2001، انقسم أعضاؤه إلى فريقين: أولهما فريق محافظ أسس حزب "السعادة" الذي ترأسه –في العلن– "رجائي قوطان Recai Kutan"، بينما كان "نجم الدين أربكان" زعيمه الحقيقي من خلف ستار، وثانيهما فريق تجديدي يقوده الشباب، وقد أسسوا حزب "العدالة والتنمية". وواقع الحال أن الحزبين كانا نتاجاً لتيار الإسلام السياسي

الذي بدأه "أربكان" في تركيا، إلا أن حزب "السعادة" غلبت عليه التقليدية؛ فلم يحقق نجاحًا يذكر، بينما غلبت البرجماتية على حزب "العدالة والتنمية"، فانتهي به المطاف في موقع السلطة التي استمر بها حتى الآن، ما جعله ظاهرة جديرة بالتأمل والدراسة.

1-1 تأسيس حزب "العدالة والتنمية Adalet ve Kalkınma Partisi":

أُسس حزب "العدالة والتنمية" في عام 2001 على يد مجموعة من السياسيين ذوي الخلفية الإسلامية، وكان على رأس هؤلاء رئيس تركيا الحالي "رجب طيب أردوغان Recep Tayyip Erdoğan".* وقد أدرك "أردوغان" ورفاقه أن وصولهم للسلطة يرتبط ارتباطًا وثيقًا بقدرتهم على تأكيد احترامهم للعلمانية، وبتخليهم عن فكرة الدولة الإسلامية، وكذا تخليهم عن فكرة "النظام العادل" التي كانت مطمحاً لحركة "الرؤية الوطنية".** وبدا أن الحزب قد قرر أن يخفي هويته الدينية عن الأنظار، خلال الفترة الأولى من وجوده على الساحة السياسية على الأقل.

وفي مؤتمر الحزب التأسيسي في الرابع عشر من أغسطس 2001، حاول حزب "العدالة والتنمية" ألا يثير ريبة أي تيار داخل تركيا، خاصة المؤسسة العسكرية؛ وذلك حتى لا يتعرض لنفس مصير أحزاب "النظام الوطني" و"السلامة الوطنية" و"الرفاه" و"الفضيلة".[1] وعمل مؤسسو الحزب على جذب أكبر عدد ممكن من الأنصار؛ فأطلقوا على اجتماعهم التأسيسي اسم (العمل من أجل كل تركيا واستقطاب مختلف شرائح المجتمع)، وأعلنوا أن حزبهم "catch all party"، أي أنه حزب لا يتبنى أيديولوجية معينة، ويتمتع بسياسة برجماتية، تمكنه من ضم فئات واسعة من الشعب. وكذلك أعلن الحزب على لسان "أردوغان" قبوله لمبادئ "أتاتورك" العلمانية عادًّا إياها "شرطًا للسلم الاجتماعي"، كما أكد التزامه ببرنامج الإصلاح الاقتصادي الذي يُطبَّق في تركيا تحت إشراف "صندوق النقد الدولي"، كما أكد على أهمية الالتزام بـ:"الميثاق العالمي لحقوق الإنسان" وكذا "الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية". ولقد جاء ذلك كله في إطار رسالة لطمأنة أولئك المتوجسين خيفةً داخل تركيا وخارجها. (الرحماني، 2013، ص 41)

---

(1) *بلغ عدد الأعضاء المؤسسين للحزب 74 عضوًا.

** برزت حركة "الرؤية الوطنية Milli Görüş movement" تحت قيادة "نجم الدين أربكان" عام 1969، لتلعب دورًا كبيرًا في الحياة السياسية التركية.

*** دأب الحزب على الأعلام التركية بجوار صورة "أتاتورك" في كافة الاحتفالات، وهو أمر مهم إذا ما نظرنا إلى اجتماعات حزب "الرفاه" التي كانت تكتفي فقط برفع الأعلام الخضراء التي تشير للإسلام.

وهكذا بات واضحاً لأغلب المتابعين للوضع التركي أن للحزب هوية بينية Interdisciplinary Identity، حيث يجمع بين رؤيتين تنتميان إلى مرجعيتين مختلفتين، فهو من ناحية يتبنى خطابًا جماهيريًا يقوم على احترام النظام الديمقراطي العلماني ونظام السوق الحرة والعلاقات الجيدة مع الغرب، ومن الناحية الأخرى يتبنى رؤى اجتماعية وأخلاقية محافظة، يستمدها من مرجعيته الدينية الإسلامية، على الرغم من أن برنامج الحزب لم يتضمن أية إشارة مباشرة للإسلام. والحق أن تلك الهوية البينية قد أكسبت الحزب القدرة على ممارسة السياسة وخوض الانتخابات ببرجماتية. (حمزاوي، 2007)

وقد عبر "أردوغان" عن تلك الرؤية بقوله: "سنتبع سياسة واضحة ونشطة؛ من أجل الوصول إلى الهدف الذي رسمه "أتاتورك" لإقامة المجتمع المتحضر والمعاصر في إطار القيم الإسلامية التي يؤمن بها 99% من مواطني تركيا". (التميمي، 2016)

2-1 فوز حزب "العدالة والتنمية" المتكرر في الانتخابات:

بعد يومين من تأسيس حزب "العدالة والتنمية"، انضم إليه واحد وخمسون نائبًا برلمانيًا مستقلًا، كانوا من قبل أعضاء في حزب "الفضيلة" قبل حظره (حسن، 2006، ص 196). وأصبح البرلمان يتشكل من الأحزاب التالية:

الجدول (1): الأحزاب المشكلة للبرلمان التركي فور تأسيس حزب "العدالة والتنمية"

الحزب	عدد الأعضاء / المقاعد داخل البرلمان
اليسار الديمقراطي	132
الحركة القومية	126
الوطن الأم	86
الطريق القويم	80
العدالة والتنمية	51
السعادة	48
المستقلون	19
مقاعد شاغرة	8

المصدر: (النعيمي، 2011، ص 390)

ولقد واجهت تركيا خلال تلك الفترة مصاعب كبرى، تمثلت في أزمة اقتصادية حادة وتوترات سياسية متعددة، وهو ما تزامن مع تراجع الوضع الصحي لرئيس الوزراء "بولنت أجاويد Bülent Ecevit"، الأمر الذي دفعه للإعلان عن إجراء انتخابات مبكرة؛ فقرر حزب "العدالة والتنمية" –ولم يكن قد مر سوى عام واحد على نشأته– المشاركة في تلك الانتخابات بقيادة "عبد الله جول Abdullah Gül"؛ فقد كان "أردوغان" آنذاك ممنوعًا من الترشح للانتخابات على خلفية اتهامه في عام 1998 بالتحريض على الكراهية. (الرحماني، 2013، ص 41)

وانتاب القوى العلمانية التركية تخوفاً شديداً من النتائج التي قد تسفر عنها الانتخابات. وقبل إجراء الانتخابات بعشرة أيام أقام "صبيح قناد أوغلو Sabih Kanadoğlu" –المدعي العام لمحاكم التمييز التركية– دعوى يطالب فيها بحل حزب "العدالة والتنمية"، إلا أن عشرة أيام لم تكن كافية على الإطلاق للبت في الدعوى القضائية؛ فعُقدت الانتخابات وشارك فيها الحزب. (النعيمي، 2011، ص391)

وأثبتت نتائج الانتخابات أن تخوفات التيار العلماني كانت في محلها؛ فقد حقق حزب "العدالة والتنمية" فوزًا ساحقًا في الانتخابات البرلمانية التركية في الثالث من نوفمبر 2002، بنسبة 34% تقريبًا من أصوات الناخبين ليأتي في المركز الأول، ويليه حزب "الشعب الجمهوري" بزعامة "دينيز بايكال Deniz Baykal"، بنسبة 19% تقريبًا. والجدير بالذكر أن أي من الأحزاب الأخرى لم يجاوز نسبة الـ 10% المؤهلة لدخول البرلمان، ولذلك تمكن حزب "العدالة والتنمية" من دخول البرلمان بأغلبية بلغت 363 نائبًا من أصل 550 نائبًا. (Turkish Statistical Institute)

الجدول (2): تشكيل البرلمان التركي بعد انتخابات 2002

الحزب	نسبة التصويت	عدد المقاعد (550)	نسبة المقاعد (100%)
العدالة والتنمية	%34.3	363	%66
لشعب الجمهوري	%19.4	178	%32.36
المستقلون	%1	9	%1.63

هذا الجدول من إعداد الباحثين، وتم الاستناد في إعداده إلى (Turkish Statistical institute)

كان فوز حزب "العدالة والتنمية" في تلك الانتخابات مفاجئًا للأطراف والقوى السياسية كافة؛ إذ لم يتوقع أحد أن حزبًا لم يكمل سوى عام واحد يستطيع أن يحقق ذلك الانتصار الهائل على أحزاب

قائمة منذ عشرات السنين، حتى إن "بولنت أجاويد" فور علمه بفوز الحزب ذي الخلفية الإسلامية قال: "لقد أطلقنا على أنفسنا الرصاص بإقرار إجراء انتخابات مبكرة". (عبد الجليل، 2013، ص 152)

أتاح هذا الفوز الكبير لحزب "العدالة والتنمية" أن ينفرد بتشكيل الحكومة، ولتصبح أول حكومة متجانسة في تركيا منذ عام 1987. وكان "عبد الله جول" على رأس تلك الحكومة، من السادس عشر من نوفمبر 2002 حتى الرابع عشر من مارس 2003؛ وفي هذا التاريخ الأخير تنازل "جول" لرفيق دربه "رجب طيب أردوغان" عن رئاسة الحكومة طواعيةً، وذلك فور انتهاء فترة منعه من الترشح، هذا بينما اكتفي "جول" بمنصب وزير الخارجية. (تغيان، 2011، ص 28)

واستمر صعود حزب "العدالة والتنمية"؛ ففي انتخابات عام 2007 حصل الحزب على 46.6% من أصوات الناخبين، ما يعني زيادة نسبة التصويت للحزب بحوالي 12% عن انتخابات عام 2002.** بينما جاء حزب "الشعب الجمهوري" في المرتبة الثانية بعد حصوله على 20.9% من أصوات الناخبين، ثم حزب "الحركة القومية" بما نسبته 14.27%، وتوزعت باقي مقاعد البرلمان على المرشحين المستقلين الذين معظمهم من الأكراد، بينما لم تتمكن بقية الأحزاب من تجاوز حاجز 10%. (Turkish Statistical Institute)

الجدول (3): تشكيل البرلمان التركي بعد انتخابات 2007

الحزب	نسبة التصويت للأحزاب التي جاوزت حاجز الـ 10%	عدد المقاعد (550)	نسبة المقاعد
العدالة والتنمية	%46.6	341	%62
الشعب الجمهوري	%20.9	112	%20.36
الحركة القومية	%14.3	71	%12.91
المستقلون	%5.2	26	%4.73

هذا الجدول من إعداد الباحثين، وتم الاستناد في إعداده إلى (Turkish Statistical institute)

ولم يكتفِ حزب "العدالة والتنمية" بحصوله على أغلبية مقاعد البرلمان والسيطرة على مجلس الوزراء وكذا أغلب البلديات، فراح ينافس للوصول لمنصب رئيس الجمهورية التركية، وسط تخوفات متزايدة من قبل القوى العلمانية من هذا الحزب الذي بات يستحوذ على سلطات البلاد جميعًا، إلا أن تلك التخوفات لم تحل دون فوز "عبد الله جول" بمنصب الرئيس في عام 2007. وحاول "جول" أن

يطمئن القوى القلقة على مستقبل العلمانية في تركيا، فصرح أن "العلمانية التي تفرض حرية الدين والمعتقد، ستكون من أهم التزاماتنا". (النعيمي، 2011، ص 410)

وتكرر فوز حزب "العدالة والتنمية" للمرة الثالثة في الانتخابات البرلمانية عام 2011، بعد حصوله على حوالي 50% من أصوات الناخبين. وعلى الرغم من الفوز الكبير والمتوالي للحزب، فإن النتائج خيبت آمال قادته إلى حد ما، حين فشلوا في السيطرة على ثلثي المقاعد (367 مقعدًا)، الأمر الذي كان من شأنه السماح لهم بتعديل الدستور منفردين، وبات عليهم كسب تأييد أحزاب أخرى لتحقيق هدفهم. وقد عبر أردوغان عن ذلك في خطاب النصر، قائلًا: "لقد أبلغنا الشعب رسالته التي تشير إلى ضرورة بناء الدستور الجديد من خلال التوافق والتفاوض". (BBC News, 2011)

الجدول (4): تشكيل البرلمان التركي بعد انتخابات 2011

الحزب	نسبة التصويت للأحزاب التي جاوزت حاجز الـ 10%	عدد المقاعد	نسبة المقاعد
العدالة والتنمية	%49,8	327	%59,45
الشعب الجمهوري	%26	135	%24,55
الحركة القومية	%13	53	%9,64
المستقلون	%6,6	35	%6,36

هذا الجدول من إعداد الباحثين، وتم الاستناد في إعداده إلى (Turkish Statistical institute)

يشير الجدول السابق كذلك إلى التقدم الذي أحرزه حزب "الشعب الجمهوري" بقيادة "كمال قلجدار أوغلي Kemal Kılıçdaroğlu" في انتخابات عام 2011؛ إذ حقق زيادة بلغت ثلاثة وعشرين مقعدًا عن انتخابات 2007. بينما خسر حزب "الحركة القومية" ثمانية عشر مقعدًا برلمانيًا. ولم تتمكن بقية الأحزاب من تخطي حاجز الـ10% الذي بات يعوق أغلب الأحزاب التركية عن المشاركة في البرلمان.

وفي عام 2014 وصل "رجب طيب أردوغان" لمقعد رئيس الجمهورية التركية بعد أحد عشر عامًا شغل خلالها منصب رئيس الوزراء منذ عام 2003؛ ليصبح أول من يصل لهذا المنصب من خلال الاقتراع المباشر، وفقًا لتعديلات عام 2007 الدستورية، بعد منافسة مع مرشح التيار العلماني "إحسان أوغلو İhsanoğlu" (عن حزبي الشعب الجمهوري والحركة الوطنية) الذي حصل على

38.5% من جملة أصوات الناخبين، ومرشح الأكراد "صلاح الدين ديميرتاش Selahattin Demirtaş" الذي حصل على 9.5% من جملة الأصوات، بينما حصل "أردوغان" على 51.5% من الأصوات. (محمد، 2018، ص8)

وفي انتخابات يونيو 2015، لم يتمكن حزب "العدالة والتنمية" من الوصول للأغلبية المطلقة، إذ حصل على قرابة 41% من أصوات الناخبين، مما مكنه من شغل 258 مقعدًا برلمانيًا فقط من أصل 550 مقعدًا. وبذلك أصبح من المستحيل على الحزب –بمفرده– تمرير تعديلات دستورية تعظم من صلاحيات منصب الرئيس، الذي بات يشغله رجل تركيا القوي "أردوغان"، كما أصبح على الحزب تشكيل حكومة ائتلافية بمشاركة أحزاب المعارضة. (BBC News عربي، 2015)

وواقع الحال أنه لم يكن هناك مجال للاتفاق بين حزب إسلامي وأحزاب علمانية؛ فاستمرت حكومة "أحمد داوود أوغلو" بشكل مؤقت حتى جرت انتخابات مبكرة في نوفمبر عام 2015، وهي الانتخابات التي مكنت حزب "العدالة والتنمية" من استعادة أغلبية مقاعد البرلمان التي فقدها في انتخابات يونيو. وهنا سنحت للحزب فرصة تكوين حكومة بمفرده، بيد أن نسبة الأغلبية التي حققها لم تكن كافية لتمرير التعديلات الدستورية دون التعاون مع حزب أو أحزاب أخرى. (BBC News عربي، 2015)

الجدول (5): نتائج الانتخابات البرلمانية التركية في يونيو 2015 ونوفمبر 2015

الحزب	يونيو 2015			نوفمبر 2015		
	نسبة التصويت	عدد المقاعد	نسبة المقاعد	نسبة التصويت	عدد المقاعد	نسبة المقاعد
العدالة والتنمية	%40.9	258	%46.9	%49.5	317	%57.6
الشعب الجمهوري	%25	132	%24	%25.3	134	%24.4
الشعوب الديمقراطي	%13.1	80	%14.5	%10.8	59	%10.73
الحركة القومية	%16.3	80	%14.5	%11.9	40	%7.27

هذا الجدول من إعداد الباحثين، وتم الاستناد في إعداده إلى (Turkish Statistical institute)

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الأكراد قد تمكنوا – في الانتخابات التي تمت خلال عام 2015– من حشد الدعم الانتخابي لحزب "الشعوب الديمقراطي Halkların Demokratik Partisi"، الممثل

لهم والذي يرأسه "صلاح الدين دميرطاش"، فساعده ذلك على تخطي حاجز الـ 10% ودخول البرلمان في أول انتخابات يخوضها بعد تأسيسه في عام 2012.

وعلى أية حال، فلم يكمل هذا البرلمان المدة الدستورية المقررة له وكذلك الرئيس، الذي قرر إجراء انتخابات مبكرة. وفي الرابع والعشرين من يونيو 2018، جرت الانتخابات البرلمانية جنبًا إلى جنب مع الانتخابات الرئاسية. وتعد تلك الانتخابات الأولى بعد إجراء التعديلات الدستورية في عام 2017، والتي تحولت بمقتضاها تركيا من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي، وفيها فاز "أردوغان" بمنصب رئيس الجمهورية، بعد حصوله على 52.5% من أصوات الناخبين، كما حصل حزب "العدالة والتنمية" في السباق التشريعي على 42.6% من الأصوات، بينما حصل حليفه حزب "الحركة القومية" على 11.1%.*[2] (فرانس 24، 2018)

الجدول (6): نتائج الانتخابات الرئاسية عام 2018

المرشح	الحزب	النسبة
رجب طيب أردوغان	العدالة والتنمية	%52.6
محرم إنجه	الشعب الجمهوري	%30.6
صلاح الدين دميرطاش	الشعوب الديمقراطي	%8.4
ميرال أكشينار	الخير	%7.3

هذا الجدول من إعداد الباحثين، وتم الاستناد في إعداده على (BBC News عربي، 2018)

الجدول (7): نتائج الانتخابات البرلمانية عام 2018

الحزب	نسبة التصويت	عدد المقاعد (600)	نسبة المقاعد
العدالة والتنمية	%42.6	295	%49.2
الشعب الجمهوري	%22.6	146	%24.3
الشعوب الديمقراطي	%11.7	67	%11.17
الحركة القومية	%11.1	49	%8.17
الخير	%10	43	%7.17

هذا الجدول من إعداد الباحثين، وتم الاستناد في إعداده إلى (Turkish Statistical institute)

[2] أُطلق على التحالف غير الرسمي بين حزب "العدالة والتنمية" وحزب "الحركة الوطنية" اسم "تحالف الشعب".

وإذا كانت هذه هي نتائج الانتخابات البرلمانية في عام 2018، فلقد شهدت الانتخابات البلدية التي أجريت في تركيا عام 2019 تراجعاً واضحاً في شعبية حزب "العدالة والتنمية"؛ إذ فقد خلالها السيطرة على مدن رئيسية، مثل: أنقرة وإسطنبول لصالح مرشحي المعارضة "منصور يافاش Mansur Yavaş" و"أكرم إمام أوغلو Ekrem İmamoğlu". وتدل تلك النتائج على تصاعد تيار عدم الرضا الشعبي عن الحزب الحاكم؛ ولعلنا نستطيع أن نعزي ذلك إلى عاملين رئيسيين ألا وهما: تراجع عجلة الاقتصاد، وفقدان الحزب للدعم الكردي. (Seufert, 2021, P.31)

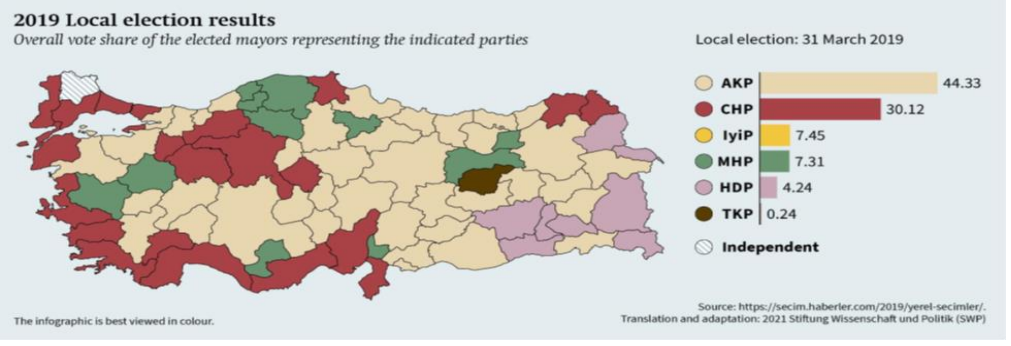

الخريطة (1) الانتخابات البلدية التركية لعام 2019[3] (Seufert, 2021, P.31)

وعلى الرغم من ذلك التراجع، فقد بقي حزب "العدالة والتنمية" هو الحزب الأقوى داخل تركيا، كما أنه المسيطر على أكثر مقاعد البرلمان وأغلب رئاسات البلديات، والأهم أن رئيسه هو الذي يجلس على مقعد رئاسة الجمهورية.

1-3 الأسباب التي دفعت لصعود حزب "العدالة والتنمية" للسلطة:

غني عن البيان أن صعود حزب "العدالة والتنمية" واستمراره في السلطة قرابة العشرين عامًا لم يكن وليد الصدفة، بل تضافرت أسباب عدة وراء ذلك النجاح غير المسبوق لحزب ذي خلفية إسلامية في تركيا العلمانية، **ويمكننا أن نوجزها فيما يلي:**

1-3-1 تمرس أعضاء الفصيل الإسلامي في العمل السياسي:

---

[3] AKP حزب العدالة والتنمية
CHP حزب الشعب الجمهوري
IYIP حزب الخير
MHP حزب الحركة القومية
HDP حزب الشعوب الديمقراطي =
= TKP الحزب الشيوعي التركي
Independent المستقلون

على الرغم من التدخلات المتعددة من جانب المؤسسة العسكرية لإبعاد الدين عن الحياة العامة، إلا أنه –باستثناء فترات الانقلابات الأربعة التي شهدتها تركيا خلال القرن الماضي– نجد المنظومة السياسية في تركيا –إبان التحول للنظام متعدد الأحزاب– قد أتاحت للإسلاميين المشاركة في الحياة السياسية، والانضمام لأحزاب يمين الوسط، ثم تشكيل أحزاب بمفردهم، والوصول لمقاعد البرلمان بل ولمقاعد مجلس الوزراء ذاته، وذلك في ظل قيود قانونية ودستورية صارمة، الأمر الذي أكسب الإسلاميين الأتراك على مدى الزمن قدرًا من النضج والبرجماتية والمرونة، والقدرة على تقدير الموقف وتجنب الخطابات العدائية تجاه التيارات العلمانية. (حمزاوي، 2007)

1-3-2 ضعف الأحزاب العلمانية على الساحة التركية:

كانت الحكومة التركية لعام 1999 قد فقدت ثقة أغلبية الشعب التركي، حيث تشكلت من ائتلاف ثلاثة أحزاب غير متجانسة، تتراوح ما بين اليمين واليسار، وتفتقد للتفاهم فيما بينها، الأمر الذي أدى بالتبعية لضعف الأداء الحكومي، وتدهور الوضع الاقتصادي، وفقدان الليرة لثلث قيمتها بحلول فبراير من عام 2001 (Rubin, 2005). وإلى جانب ذلك طال الفساد كثيرًا من السياسيين المحسوبين على الاتجاه العلماني، فخسروا ثقة الرأي العام التركي، وازدادت الأمور سوءًا بحل البرلمان عام 2002، وأدى ذلك إلى تنامي حالة الفوضى السياسية في البلاد، واتساع الانشقاقات والتشتت الحزبي. وواقع الحال أن حزب "العدالة والتنمية" قد أفاد من حالة الغضب الشعبي تجاه أولئك السياسيين الذين أثبتت التجربة فشلهم، ومن رغبة الشعب في رؤية وجوه جديدة على الساحة السياسية. (بشير، 2020)

وقد أظهرت انتخابات نوفمبر عام 2002 بجلاء تصاعد السخط الشعبي على النخبة السياسية القائمة؛ فعقب تلك الانتخابات فشل 90% من أعضاء البرلمان في الحفاظ على مقاعدهم، ولم تحظ أحزاب ذات ثقل على النسبة المؤهلة لدخول البرلمان، منها: حزب "الطريق القويم"، وحزب "الحركة القومية"، وحزب "الوطن الأم"، وحزب "اليسار الديمقراطي".

الجدول (8): تراجع التمثيل البرلماني لعدد من الأحزاب التركية ما بين انتخابات 1999 وانتخابات 2002

الحزب	النسبة التي حصل عليها عام 1999	النسبة التي حصل عليها عام 2002
الوطن الأم	%13.2	%5.1
اليسار الديمقراطي	%22.2	%1.2
الطريق القويم	%12	%9.5
الحركة القومية	%18	%8.4
الفضيلة (1999) / السعادة (2002)	%15.4	%2.5

هذا الجدول من إعداد الباحثين، وتم الاستناد في إعداده إلى (Turkish Statistical institute)

وتكشف نتائج انتخابات 2002 عن عجز الأحزاب المشار إليها بهذا الجدول عن الحصول على نسبة الـ 10%. وبذلك تكون البرلمان من حزبين فقط، هما حزب "العدالة والتنمية" الناشئ وحزب "الشعب الجمهوري" العريق. وعلى ذلك، ومنذ نوفمبر 2002، شهدت الحياة السياسية التركية تحولاً هائلاً في تركيبة النخبة السياسية، حيث اختار عدد من أبرز وجوهها الانسحاب من الساحة السياسية، فقدمت "تانسو تيشلر" استقالتها من زعامة حزب "الطريق القويم"، وكذلك فعل "مسعود يلمظ" من زعامة حزب "الوطن الأم". (النعيمي، 2011، ص 393)

وهكذا عبرت تلك النتيجة بجلاء عن غضب الشارع التركي، الذي ساءت أحواله المعيشية ووصلت لمستوى غير مسبوق؛ فقرر إبعاد الوجوه القديمة عن الساحة السياسية، والإتيان بأخرين قد يمثلون الحل لمشكلاته.

1-3-3 توسيع القاعدة الانتخابية:

لم يكتفِ حزب "العدالة والتنمية" بالأعضاء المنشقين عن حركة "الرؤية الوطنية" –مثل "رجب طيب أردوغان" و"عبد الله جول" و"بولنت أرينج Bülent Arınç"– بل حاول أن يكون تكوينه متنوعًا، من خلال جذب أعضاء من أحزاب أخرى، كحزب "الوطن الأم"، مثل "جميل جيجك Cemil Çiçek" و"عبد القادر آكسو Abdülkadir Aksu"، وكذلك أعضاء من حزب "الطريق القويم" كـ"حسين سيليك Hüseyin Çelik" ومن الحزب "الديمقراطي التركي"، مثل "كوكسال توبتان Köksal Toptan"،

مما أدى لتوسيع قاعدته الانتخابية (الفاضي، 2015، ص 78). وبالإضافة لذلك ضم الحزب في هيئته التأسيسية ثلاث عشرة امرأة، ضمنهن طبيبة وممثلة ومطربة ومعلمة. (الصفاري، 2018، ص 24)

وإلى جانب هؤلاء، نجح الحزب في ضم عدد كبير من خريجي الجامعات والبيروقراطيين والمهنيين، وإلى جانبهم مجموعات من الطبقة البرجوازية الوسطى والبسيطة؛ فاتسم تشكيل الحزب بقدر كبير من التنوع، وعبر عن تركيبة اجتماعية وسياسية جديدة؛ فكان على العكس من أحزاب "أربكان" التي لم تشمل سوى الإسلاميين. (الفاضي، 2015، ص 80)

1-3-4 اعتدال الخطاب السياسي لحزب "العدالة والتنمية":

تبنى حزب "العدالة والتنمية" عند تأسيسه خطابًا سياسيًا يقوم على احترام الديمقراطية والمبادئ العلمانية الأتاتوركية، وإظهار رغبة كبيرة في الانضمام للاتحاد الأوروبي. ويشير بعض الباحثين إلى أن اعتدال خطاب حزب "العدالة والتنمية" إنما هو ناتج عن الضغوط التي تفرضها السياسة التركية أكثر مما هو ناتج عن نزعة أصيلة داخل الحزب تدفعه للاعتدال والانفتاح؛ فقد استفاد الحزب من تجربة حزب "الرفاه" خلال التسعينيات، وكان أبرز الدروس التي خرج بها "أردوغان" ورفاقه أن قيود الهيكل السياسي التركي –المتمثلة في العقلية العلمانية للمؤسسة العسكرية التركية، والقضاء التركي– وكذلك الدعم الغربي للنظام العلماني داخل تركيا، هذه القيود تجعل وصول الحزب للسلطة فضلًا عن استمراره فيها أمرًا مستحيلًا إذا ما أصر على تطبيق الأجندة الإسلامية. (Cagaptay, 2007, P.20)

وقد ساعد ذلك الخطاب الحزب على تحقيق نجاحات واسعة، فاقت تلك التي حققتها الأحزاب الإسلامية الأخرى السابقة عليه كحزب "الرفاه" وحزب "الفضيلة" وحزب "السعادة". كما استطاع جذب ناخبين جدد لم يدلوا من قبل بأصواتهم لصالح أي حزب إسلامي، فعلى سبيل المثال: في مدينة أزمير ذات الميول اليسارية لم يحصل حزب "الرفاه" على أكثر من 5% من الأصوات في الانتخابات جميعها التي خاضها، بينما حصل حزب "العدالة والتنمية" على 17% من أصوات ناخبيها في انتخابات عام 2002.(Cagaptay, 2007, P.20)

1-3-5 شخصية رجب طيب أردوغان:

ولد "رجب طيب أردوغان" في السادس والعشرين من فبراير 1954 لأسرة متدينة بسيطة، بحي "قاسم باشا" في إسطنبول. وحرصت أسرته على تنشئته تنشئة دينية، فألحقته بمدارس"الإمام الخطيب". اتجه بعدها أردوغان لدراسة إدارة الأعمال في كلية "الاقتصاد والعلوم الإدارية" بجامعة مرمرة، وحصل منها على شهادة في "الإدارة والمحاسبة". وبعد إتمامه لدراسته الجامعية عمل في إحدى شركات القطاع الخاص. (حسن، 2006، ص 190)

مولد أردوغان ونشأته في إسطنبول جعلاه شاهدًا على حياة تحمل الكثير من المتناقضات، بين نمط لايزال متأثرًا بالتراث العثماني والتقاليد الدينية، وهو ما بدا جليًا في حيه المتواضع (حي "قاسم باشا)"، ونمط آخر تغلبت عليه الحداثة والقيم الغربية وأفكار "أتاتورك" الإصلاحية. إلا أن أسرته وحارته ومدرسة "الإمام الخطيب" التي التحق بها في صباه، كان لها القول الفصل، واستطاعت معًا تشكيل شخصية "أردوغان" وإبعاده عن الوجه الآخر لإسطنبول.

وبدأ "أردوغان" مسيرته السياسية بالانضمام لحزب "السلامة الوطني"، وبعد حظره انضم إلى حزب "الرفاه" فور تأسيسه عام 1983، وترقى داخل الحزب إلى أن رشحه حزبه لمنصب عمدة "إسطنبول"، الذي شغله "أردوغان" لمدة أربع سنوات، استطاع خلالها التغلب على مشكلات عدة كانت تؤرق سكان المدينة، منها مشكلات تتعلق بالكهرباء والمياه والنظافة، فزادت شعبيته. (تغيان، 2011، ص 23)

ولم يستطع "أردوغان" خلال تلك الفترة أن يخفي فكره الديني، وتحفظه ضد العلمانية، فصرح في إحدى خطبه الجماهيرية قائلًا: "لا يمكن أبدًا أن تكون علمانيًا ومسلمًا في آن واحد .. إنهم دائمًا يحذرون ويقولون العلمانية في خطر.. وأنا أقول نعم إنها في خطر. إذا أرادت هذه الأمة معاداة العلمانية، فلن يستطع أحد منعها .. إن أمة الإسلام تنتظر بزوغ الأمة التركية الإسلامية .. وهذا سيتحقق حتماً .. إن التمرد ضد العلمانية سيبدأ" (الدغيدي، 2013، ص 48). وقد أثارت تلك النزعة حنق القوى العلمانية التركية، إلا أن "أردوغان" لم يكف عنها، وألقى في مؤتمر جماهيري أبياتًا شعرية للشاعر التركي "ضياء غوك ألب Ziya Gökalp" يقول فيها: "مساجدنا ثكناتنا، قبابنا خوذاتنا، مآذننا حرابنا والمصلون جنودنا، هذا الجيش المقدس يحرس ديننا". وهنا قضت محكمة أمن الدولة في

"ديار بكر" بسجن "أردوغان" عشرة أشهر عام 1998، بتهمة استخدام الدين لتحقيق أهداف سياسية، والتحريض على الكراهية الدينية. (الرشيدي، 2021)

وخرج "أردوغان" من محبسه بعد أربعة أشهر. وقد عزم علي تعديل أسلوبه، الذي كان دومًا مفصحًا عن مكنون ذاته وأفكاره، ليبدو هذه المرة أكثر اعتدالًا وواقعية، وليتمكن من صعود سلم المجد السياسي دون أن تمنعه من ذلك القوى العلمانية.

وإذا نظرنا لتجربة "أردوغان" الحياتية والسياسية، للاحظنا –دون عناء– أن وجوده على رأس حزب "العدالة والتنمية" كان من أهم الأسباب التي كتبت لهذا الحزب النجاح والصدارة، **ويمكننا أن نفسر ذلك في ضوء عوامل عدة، نلخصها فيما يلي:**

1. انتماء "أردوغان" للطبقة البسيطة جعله قريبًا من ملايين الناخبين، يمشي بينهم، ويمارس نمط حياتهم المتواضع، فأضفي عليه ذلك جاذبية ميزته عن سائر السياسيين التقليديين كـ"ديمريل" و"أجاويد" و"أربكان" الذين كانت الجماهير ترى أنهم في مكانة أعلى من أغلب أفراد المجتمع. (حسن، 2006، 191)
2. تمتع "أردوغان" بكاريزما نادرة وشخصية قادرة على جذب اهتمام الجماهير وخطاب سلس ينجح دومًا في أن يملك عليهم أنفسهم.
3. إنجازات "أردوغان" خلال توليه منصب عمدة إسطنبول رفعت رصيده الجماهيري، وكذلك رصيد حزبه.
4. قدرة "أردوغان" على تغيير استراتيجيته كلما استدعى الأمر، وإخفاء أفكاره ومبادئه متى كان في موقف ضعف، في سبيل تحقيق طموحه السياسي. تلك القدرة حالت بين المؤسسة العسكرية وبين حزب "العدالة والتنمية"، وجذبت قطاعًا كبيرًا من الجماهير غير المنتمية للفصيل الديني السياسي.

1-3-6 الخطاب الشعبوية لأردوغان وحزبه:

تقوم "الشعبوية" على فرضية انقسام المجتمع إلى مجموعتين متمايزتين، هما: "الشعب الخير" و"النخبة الفاسدة" التي تتعمد استبعاد ذلك الشعب. ودائمًا ما يدعي القائد الشعبوي أنه ممثل الشعب الوحيد في مواجهة تلك النخبة، التي عادةً ما يكيل لها التهم. (Molly, 2018)

وقد وصل حزب "العدالة والتنمية" للسلطة حاملًا خطابًا مناهضًا للنخبة، مؤكدًا على أن غالبية الشعب ضحية للأقلية العلمانية غربية التوجه، وقدم الحزب نفسه ممثلًا عن "الإرادة الوطنية National will". (College & Aslan, 2016, P.25)

وأثبت "أردوغان" في مواقف عدة أنه يتبع تلك الاستراتيجية "الشعبوية" في تعامله مع الجماهير؛ فبالإضافة للكاريزما التي يتحلى بها، والتي دفعت لزيادة شعبيته وشعبية حزبه وبقائهما في السلطة لفترة ليست بالقصيرة، نجده قد قدم نفسه للشعب على أنه صوت المهمشين والمدافع عن مصالحهم في مواجهة النخب القديمة –الأتاتوركية–. وفي إحدى خطب "أردوغان" عبر عن ذلك قائلًا: "في هذا البلد يوجد أتراك بيض، وكذلك أتراك سود. أخوك طيب ينتمي إلى الأتراك السود". (College & Aslan, 2016, P.15)

لم يستهدف الخطاب الشعبوي الذي تبناه "أردوغان" حشد الأتراك والفوز بتأييدهم فقط، بل مخاطبة مشاعر الشعوب ذات الأغلبية المسلمة في المنطقة أيضًا؛ ففي الخطاب الذي تلا فوز حزبه بانتخابات عام 2011، قال "أردوغان": "إن فوز حزب العدالة والتنمية مثل انتصارًا للمظلومين، إنه نصر عظيم لإسطنبول كما هو الحال لسراييفو، إنه نصر عظيم لأزمير كما هو الحال لبيروت، إنه نصر عظيم لديار بكر كما هو للضفة الغربية وقطاع غزة، إن الفائز اليوم ليس فقط تركيا بل أيضًا الشرق الأوسط والقوقاز والبلقان".(Kirdiş, 2016, P.34)

1-3-7 الدعم الخارجي:

بدا أن القوى الدولية وعلى رأسها الولايات المتحدة توافق على صعود حزب "العدالة والتنمية" إلى سُدَّة الحكم في تركيا، وضغطت على المؤسسة العسكرية التركية حتى لا تعرقل تجربة الحزب الصاعد. وتزامن ذلك التعاطف الغربي مع إعلان الحزب احترامه للعلمانية، ودفاعه عن السياسات الاقتصادية الليبرالية. إلى جانب ذلك أرادت الولايات المتحدة أن تجرب إمكان نجاح نموذج إسلامي رأت أنه معتدل في منطقة الشرق الأوسط، خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر.

وقد شعر الغرب أن حزب "العدالة والتنمية" تخلص تمامًا من الأفكار الراديكالية التي كانت تحملها حركة "الرؤية الوطنية"، وارتضى أن يصبح حزبًا "ديموقراطيًا محافظًا". وتعددت التعريفات التي استخدمها المحللون والباحثون الغربيون للإشارة لوضع حزب "العدالة والتنمية" الجامع آنذاك بين الديمقراطية والمحافظة، فأطلقوا عليهم "الديمقراطيون المسلمون" في إشارة للأحزاب الديمقراطية

المسيحية في أوروبا، و"الإسلاميون المعتدلون" –وهو المصطلح الأكثر انتشارًا بين الباحثين الأمريكيين– وهناك أيضًا مصطلح "ما بعد الإسلاميين" للإشارة إلى انشقاقهم عن جماعة "أربكان"، ومصطلح "الكالفينيون الإسلاميون" وهو مصطلح جامع للمرجعية الدينية والقدرة على توليد الثروة. (أوكتم، 2012، ص ص 190 – 191)

ويؤكد "غراهام فولر Graham Fuller" –المحلل السياسي الأمريكي ورئيس المجلس الوطني للمخابرات الأمريكية سابقًا– في كتابه "الجمهورية التركية الجديدة New Turkish Republic" أن "أردوغان" زار الولايات المتحدة سرًّا في الحادي والعشرين من يناير 2002، واجتمع خلال تلك الزيارة مع شخصيات أمريكية بارزة، منها "غراهام فولر" نفسه –مسئول الاستخبارات الأمريكية حينها– و"ريتشارد بيرل Richard Perle" أحد أقطاب المحافظين الجدد، و"بول ولفويتز Paul Wolfowitz" نائب وزير الدفاع. وطمأن "أردوغان" خلال تلك الزيارة الجانب الأمريكي، وشرح رؤيته للقضايا المحلية والإقليمية والعالمية. (بشير، 2020)

وفور وصول حزب "العدالة والتنمية" للسلطة سارع "بول وولفويتز" بزيارة تركيا في نوفمبر عام 2002. وفي ديسمبر من العام ذاته زار "أردوغان" الولايات المتحدة قبل أن يتولى أي منصب رسمي داخل تركيا، والتقى بالرئيس الأمريكي "جورج بوش George W. Bush" ونائبه "ديك تشيني Dick Cheney" ووزير خارجيته "كولن باول Colin Powell" ووزير الدفاع "دونالد رامسفيلد Donald Rumsfeld" ومستشارة الرئيس للأمن القومي "كوندوليزا رايس Condoleezza Rice" وعدد من الشخصيات الأمريكية البارزة. وخلال تلك اللقاءات أكد "أردوغان" نيته للتعاون مع الولايات المتحدة في ملفات عدة على رأسها الملفان العراقي والقبرصي، والعلاقات مع إسرائيل وغيرها من الملفات الحيوية للبلدين. (بشير، 2020)

وجملة القول في هذا الشأن أن تلك الأسباب، وربما غيرها أيضاً، قد هيأت لحزب "العدالة والتنمية" أن يغير معادلة الحياة السياسية التركية ويقلبها رأساً على عقب، وأن يصل إلى رأس السلطة بل ويستمر فيها على مدى ما يزيد عن عقدين.

المبحث الثاني: أبرز التغيرات التي شهدها النظام السياسي التركي في ظل حكم حزب "العدالة والتنمية"

قضى حزب "العدالة والتنمية" في السلطة –حتى الآن – قرابة عشرين عامًا، لم تمضِ جميعها على وتيرة واحدة، ولم يتبع خلالها نمطًا واحدًا في الحكم والإدارة، بل حدثت تحولات تدريجية عدة. ويمكننا أن نميز بين مرحلتين رئيستين شهدتهما تركيا خلال هذين العقدين من حكم حزب "العدالة والتنمية": المرحلة الأولى والتي لم يكن الحزب خلالها قد أحكم قبضته على البلاد بعد، ولم يكن قد تمكن من تنحية معارضيه عن الساحة السياسية، بينما تهيأ له –خلال المرحلة الثانية– أن يجمع بين يديه مقاليد سلطات الدولة جميعًا دون أن تنازعه فيها أية مؤسسة أخرى أو حزب آخر.

2-1 المرحلة الأولى: مرحلة الكمون (2002 – 2014):

خلال الفترة الأولى لوجود حزب "العدالة والتنمية" على رأس السلطة، نجده قد راح يركز على قضايا مشتركة تهم المواطنين كافة، فأعلن أن أولوياته تتمثل في تحقيق التقدم الاقتصادي، وترسيخ مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، والقيام بإصلاحات سياسية تمكنه من الانضمام للاتحاد الأوروبي، والوصول إلى حالة "صفر مشكلات" مع دول الجوار. كما تعاون النظام مع "صندوق النقد الدولي"، وأكد مركزية حلف "الناتو NATO"، وأهمية الشراكة مع الولايات المتحدة. ولم يكتفِ بذلك القدر بل أعلن أن إسرائيل تعد حليفاً مهماً لضمان الأمن القومي التركي (Dogan, 2018, P. 96). كذلك حرص الحزب في بداية عهده على عدم استخدام أية شعارات دينية في مؤتمراته السياسية، وذلك لجذب مزيد من الناخبين وعدم إثارة المؤسسة العسكرية. كما رفض تصنيفه كحزب ديني، مصرحًا أنه حزب محافظ يحترم القيم العلمانية للدولة التركية.

والحق أن أسباباً عدة كانت قد دفعت النخبة السياسية إسلامية النزعة في الحزب إلى التأكيد على القيم الديمقراطية والعلمانية؛ ذلك بأن تلك النخبة كانت قد أدركت أنها إذا ما أظهرت عدم احترامها للعلمانية خلال الفترة الأولى من حكمها تحديدًا، فلن تتمكن من الاستمرار في مقاعد السلطة، كما حدث من قبل في تجربة أستاذهم "نجم الدين أربكان". كذلك كان عليهم إعلاء قيمة الديمقراطية ومحاولة الانضمام للاتحاد الأوروبي، ففي ذلك حماية لهم ضد النخب العلمانية داخل مؤسسات الدولة، وعلى

رأسها المؤسسة العسكرية. وهكذا كانت تلك الأفكار بمثابة استراتيجية الحزب خلال فترتي حكمه الأولى (2002 –2007) والثانية (2007–2011).

وعلى الرغم من أن تلك المرحلة تصنف باعتبارها المرحلة الذهبية لحكم حزب "العدالة والتنمية" من الناحية الديمقراطية والحقوقية، إلا أنها قد شهدت عدة إرهاصات لتقييد الحريات، كالمحاكمات الصورية لتنظيم "أرجنيكون Ergenekon" منذ عام 2007 واستخدام النظام قضاة تابعين لحركة "الخدمة" حليفة "أردوغان" خلال تلك المرحلة لضرب المعارضة. وكذلك قضاء "أردوغان" على الأصوات المعارضة والليبرالية داخل حزب "العدالة والتنمية"، ولتنتهي تلك المرحلة بوصول "رجب طيب أردوغان" لمقعد رئاسة الجمهورية عن طريق الاقتراع المباشر عام 2014. (TOYGÜR & KIRIŞCI, 2019, P.5)

2–2 المرحلة الثانية: مرحلة الإفصاح عن أفكار الحزب بوضوح (2014 – 2020):

وعلى النقيض من فترتي الولاية الأولى والثانية، بدأ حزب "العدالة والتنمية" فترته الثالثة بثقة أكبر؛ فقد فاز بالانتخابات مرات عدة متتالية، وأصبح "حزبًا مهيمنًا dominant party"، تفوق قوته قوة الأحزاب التركية الأخرى بفارق ليس بالهين، واحتكر السلطتين التنفيذية والتشريعية، وبفضل استفتاء عام 2010 تضاءلت قوة المؤسسة العسكرية والمؤسسة القضائية كما سنرى في سياق لاحق. (Kirdiş, 2016, P.34)

وخلال تلك المرحلة، ظهرت هوية الحزب للعيان بشكل أكبر وأوضح. وباتت مؤثرة في سياساته الداخلية والخارجية على السواء. وبدأ الحزب يؤكد أهمية القيم والتقاليد والتاريخ والجغرافيا، بدلًا من تأكيده –خلال المرحلة السابقة– على احترام الحريات والديمقراطية وحقوق الإنسان. وعلى صعيد آخر، بدأت المكاسب الديمقراطية تتآكل تدريجيًا وكذلك راحت مؤشرات النمو الاقتصادي تتراجع، كما ساءت علاقات تركيا مع جيرانها في المنطقة نتيجة لإصرارها على التدخل في شئونهم الداخلية.

وكانت محاولة الانقلاب العسكري الفاشلة في تركيا، والتي وقعت في الخامس عشر من يوليو 2016، بمثابة نقطة التحول الكبرى في الديمقراطية التركية خلال الألفية الثالثة؛ فتركيا بعد ليلة ذلك الانقلاب لم تعد أبدًا كتركيا في الليلة التي سبقته. وتحول النظام السياسي التركي –بعد عام واحد من تلك المحاولة– من النظام البرلماني الذي عرفته تركيا لعقود متتالية إلى النظام الرئاسي الذي يركز جُل سلطات الدولة في يد رئيسها.

وجملة القول في شأن ما تقدم أن تركيا قد شهدت –خلال الفترة من 2002 وحتى 2020– تحولات وتغيرات كبرى، سواء على مستوى النظام السياسي أو على المستوى الاجتماعي. وبعد أن عرضنا لأظهر ملامح ذلك التغيير بمرحلتيه، فسوف نعرض بشكل تفصيلي لأبرز مظاهر التحولات التي شهدتها تركيا خلال تلك الفترة.

2–3 أظهر التعديلات الدستورية وتغيير طبيعة النظام السياسي:

شهد دستور عام 1982 تعديلات عدة منذ إقراره في أعقاب الانقلاب العسكري عام 1980. وتمت أهم تلك التعديلات في عهد حزب "العدالة والتنمية"، ودفعت إلى بعضها رغبة النظام في الانضمام للاتحاد الأوروبي، كما دفعت إلى البعض الآخر رغبة "أردوغان" الجامحة في تعظيم سلطاته وإزاحة المؤسسة العسكرية عن الحياة السياسية. وفيما يلي أبرز تلك التعديلات التي طرأت على الدستور التركي منذ عام 2002.

2–3–1 التعديلات الدستورية لعام 2004:

جاءت التعديلات الدستورية خلال أولى سنوات حكم حزب "العدالة والتنمية" لترسيخ مبادئ الديمقراطية وإبعاد المؤسسة العسكرية عن الحياة المدنية. فقد عُدّلت المادة 131 من الدستور التركي في السابع من مايو عام 2004 لإلغاء عضوية جنرال عسكري داخل المجلس الأعلى للتعليم. وفي تعديل دستوري آخر في أغسطس من العام ذاته، ألغيت عضوية جنرال عسكري داخل اتحاد الإذاعة والتلفزيون، ليتحرر كل من التعليم والإعلام في تركيا من تدخل المؤسسة العسكرية. (عبد الجليل، 2013، ص 158)

2–3–2 التعديل الدستوري لعام 2007:

مع اقتراب نهاية فترة الرئيس التركي "أحمد نجدت سيزر Ahmet Necdet Sezer"، كان على البرلمان "المجلس الوطني الكبير" اختيار رئيس الجمهورية الذي سيليه وفقًا للدستور، إلا أن حزب "العدالة والتنمية" خشى ألا يحصل مرشحه "عبد الله جول" على النسبة التي تؤهله للوصول إلى مقعد الرئاسة، خاصة في ظل توجس المؤسسة العسكرية والقوى العلمانية الأخرى (محمد، 2018، ص 7). لذا اقترح نواب حزب "العدالة والتنمية" إجراء تعديل دستوري ينص على أن يُنتخب رئيس الجمهورية من خلال الاقتراع الشعبي المباشر لمدة خمس سنوات يمكن تجديدها لفترة واحدة أخرى.

ووافق الشعب التركي في الحادي والعشرين من أكتوبر عام 2007 على هذا التعديل الدستوري، بنسبة تقترب من الـ 70% من الناخبين.[4] (Kaya, 2011, P.4)

وبذلك أصبحت السلطة التنفيذية في تركيا تتكون من: رئيس الوزراء المسئول أمام البرلمان، ورئيس الجمهورية المنتخب من الشعب والمسئول أمامه. ويرى بعض المحللين أن ذلك التعديل نقل تركيا من النظام البرلماني إلى النظام شبه الرئاسي، ويعد خطوة فارقة نحو التحول الأكبر إلى النظام الرئاسي.

2-3-3 التعديلات الدستورية لعام 2010:

قدمت الحكومة التركية برئاسة "أردوغان" – في عام 2010– حزمة من التعديلات الدستورية للبرلمان. بيد أنها لم تحصل على موافقة ثلثي أعضاء البرلمان –وهي النسبة المطلوبة لتمريرها على الفور– إلا أنها حصلت على تأييد 330 صوتًا (60% من أعضاء البرلمان)، بما يسمح بعرضها للاستفتاء الشعبي. وشارك في الاستفتاء على تعديل الدستور 73.71% من الناخبين، وبلغت نسبة الموافقة على التعديلات 57.88%. (Kaya, 2011, P.4)

وتمثل الهدف الرئيسي من تلك التعديلات في تحجيم قدرة المؤسسة العسكرية على التدخل في الحياة السياسية، وتقليل صلاحيات المحاكم العسكرية، وإعادة هيكلة المؤسسة القضائية، بما يحسن فرص تركيا في الانضمام للاتحاد الأوروبي من ناحية، وبما يعزز أيضًا سلطات حزب "العدالة والتنمية" الحاكم، ويجعل حظره أمرًا مستحيلًا من ناحية أخرى، **وتتمثل أبرز تلك التعديلات في:**

1. تعديل المادة (23)، بما يسمح بزيادة عدد أعضاء المحكمة الدستورية من أحد عشر عضوًا إلى سبعة عشر عضوًا، يختار منهم البرلمان عضوين، بينما يختار رئيس الجمهورية بقية الأعضاء. وفي حال نظر المحكمة في حل حزب سياسي يجب أن يكون ذلك بموافقة ثلثي أعضاء المحكمة بدلًا من الأغلبية المطلقة (50% +1). (عمير، 2019، ص 148)
2. إلغاء المادة (15) المؤقتة من الدستور التركي لعام 1982، التي كانت تقف حائلًا أمام محاكمة القادة العسكريين المتورطين في انقلاب عام 1980، بما يسمح بمقاضاة من كان منهم على قيد الحياة حتى ذلك الوقت، وفي إشارة للمؤسسة العسكرية بأن الانقلابات باتت مجرمة دستوريًا،

---

[4] كان البرلمان التركي قد اختار "عبد الله جول" لرئاسة الجمهورية قبل الانتهاء من إجراء التعديل الدستوري. ويعد الرئيس "رجب طيب أردوغان" هو أول رئيس تركي يتم انتخابه عن طريق الاقتراع المباشر، وذلك في انتخابات عام 2014.
** استهدفت التعديلات 26 مادة من دستور 1982.

ولن يسمح بممارستها من الآن فصاعدًا، ولن يفلت مرتكبوها من العقاب مهما مضت السنون. (الفاضي، 2015، ص 94)

3. تعديل المادة (145)، بما يقلص صلاحيات القضاء العسكري، ويمنعه من محاكمة المدنيين، بل وحتى من محاكمة العسكريين أنفسهم، مالم يكن الأمر متعلقًا بمخالفات عسكرية داخلية. (نور الدين، 2010)

ولقد رحبت القوى الدولية بنتائج الاستفتاء على تلك التعديلات الدستورية، حيث وصفها الاتحاد الأوروبي بأنها خطوة هامة تساعد تركيا على الانضمام للاتحاد، وعلق عليها الرئيس الأمريكي حينذاك "باراك أوباما Barack Obama" بقوله: "أن كثافة المشاركة في الاستفتاء تعد دليلاً على حيوية الديمقراطية التركية". وبطبيعة الحال فبينما رأى مؤيدو "أردوغان" وأنصار حزبه أن التعديلات تعزز الديمقراطية وتدعم الحريات، رأت المعارضة التركية أن الحزب الحاكم يسعى لإحكام قبضته على القضاء والمؤسسة العسكرية، وهو أمر من شأنه –بحسب أولئك المعارضين– إضعاف القوى العلمانية. (News BBC عربي، 2010)

2-3-4 التعديل الدستوري عام 2017:

لا يسعنا تناول التعديل الدستوري لعام 2017 قبل استعراض تأثير محاولة الانقلاب الفاشلة في عام 2016، حيث ساهمت تلك المحاولة في إجراء التعديل الدستوري.

محاولة الانقلاب الفاشلة (2016):

يختلف دور المؤسسة العسكرية التركية –على نحو ما رأينا– عن مثيلاتها في أغلب دول العالم، فتاريخيًا جمعت المؤسسة العسكرية في تركيا بين مهمة حماية الوطن والدفاع عن أراضيه وبين الحفاظ على قيم الدولة العلمانية والكشف عن أي نشاط قد يتعارض مع تلك القيم. وقد سمح الدستور التركي للمؤسسة العسكرية بهذا الدور وأضفي عليه الشرعية، مما شجعها على التدخل المستمر في الحياة السياسية. إلا أن وصول حزب "العدالة والتنمية" للسلطة في عام 2002 قد ساهم –بشكل مؤثر– في تحجيم الدور التاريخي للمؤسسة العسكرية بهدف دفع البلاد نحو صورة الدولة المدنية الحقة وتأهيلها للانضمام للاتحاد الأوروبي. وقد تبلور ذلك في التعديلات الدستورية لعامي 2004 و2010، والتي سبق وأن عرضنا لها.

ولم تكن محاولة الانقلاب في يوليو 2016 هي المحاولة الأولى في عمر الجمهورية التركية؛ حيث شهدت البلاد عدة انقلابات عسكرية منها أربعة انقلابات ناجحة في الأعوام 1960 و1971 و1980 و1997، وعلى الرغم من فشل محاولة الانقلاب في 2016 ، إلا أنها قد أثرت بشكل كبير على الحياة السياسية في تركيا، الأمر الذي يؤكد على أهميتها.

ففي 15 يوليو 2016، انتشرت مجموعات من العسكريين في شوارع أنقرة وإسطنبول، وحاول بعض الانقلابيين الوصول لمكان الرئيس التركي "رجب طيب أردوغان" لاعتقاله، إلا أنه عند وصولهم للفندق الذي كان يقيم فيه "أردوغان" آنذاك بإحدى مدن جنوب تركيا، كان الرئيس التركي قد سبقهم وغادر الفندق إلى إسطنبول. وفي الوقت ذاته خرج مناصرو "أردوغان" وغيرهم للشوارع معلنين عن رفضهم لاستمرار تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية. وواجه المواطنون هؤلاء الانقلابيين مواجهات مباشرة، الأمر الذي نتج عنه مقتل 265 من كلا الطرفين. ومع فجر اليوم التالي كان قد اتضح فشل العسكريين في الانقلاب على السلطة المدنية. (BBC News عربي، 2021)

والحق أن "أردوغان" قد كان هو الرابح الأكبر من تلك المحاولة الانقلابية؛ فقد خرج منها منتصرًا ومدعومًا من غالبية الأتراك الذين رفضوا التدخل العسكري في الحياة السياسية التركية. وقد وجه "أردوغان" ونظامه أصابع الاتهام إلى رجل الدين التركي المقيم بالولايات المتحدة الأمريكية "فتح الله جولن Fethullah Gülen" حليف "أردوغان" السابق معلنين أنه المدبر الأول للمحاولة الانقلابية.

وتلا تلك المحاولة إعلان حالة الطوارئ وقيام النظام التركي بحملة اعتقالات واسعة النطاق شملت آلاف الأتراك وضمت أكاديميين ومعلمين وموظفين وإعلاميين وقضاة وضباط، كما تم فصل آلاف الموظفين الحكوميين من وظائفهم وأُغلقت عدة قنوات تلفزيونية، كما تم حظر إصدار بعض الصحف.

وهكذا يرى البعض أن الرئيس التركي "أردوغان" قد استغل تلك المحاولة الانقلابية لتحقيق طموحه في تعديل الدستور التركي وتحويل النظام السياسي إلى النظام الرئاسي، والذي تتعاظم فيه صلاحيات رئيس الجمهورية، واتهم كل من لا يصوت بنعم على تلك التعديلات بأنه متواطئ مع الانقلابيين. وفيما يلي عرض مفصل لذلك التعديل الدستوري. (BBC News عربي، 2021)

التعديل الدستوري والتحول للنظام الرئاسي:

هكذا إذاً اتجه حزب "العدالة والتنمية" –في عام 2017– نحو إجراء تعديل دستوري آخر هو الأكثر أهمية وإثارة للجدل في البلاد، ويهدف لتحويل النظام التركي من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي، الذي يمنح رئيس الدولة صلاحيات واسعة. وقدم الحزب عددًا كبيرًا من التبريرات لرغبته تلك في التحول إلى النظام الرئاسي، **لعل من أهمها:**

1. أن التحول للنظام الرئاسي سيخلص تركيا من ظاهرة الحكومات الائتلافية التي يسودها النزاع، والتي استمرت لفترات طويلة لم تحقق خلالها تركيا أية نجاحات كبرى.
2. أن النظام الرئاسي سيمنع ازدواجية السلطة التنفيذية، التي قد تؤدي لحالة من الجمود في حال انتمى الرئيس لحزب منافس لحزب رئيس الوزراء.
3. أن الفصل بين السلطة التنفيذية والتشريعية سيقوي الأداء الرقابي للبرلمان، وسيمنع أي ضغط من الحكومة عليه. (محمد، 2018، ص ص 8–9)
4. فشل النظام البرلماني في مواجهة حالة عدم الاستقرار السياسي، وفي منع التدخلات العسكرية في الحياة السياسية المدنية، وفي حل المشكلات الاقتصادية المتزايدة. (Sobacı & Köseoğlu, 2018, P. 186)
5. أن النظام الرئاسي يبدو أكثر انسجامًا مع تاريخ تركيا وتقاليدها وثقافتها السياسية، وهو ما عبر عنه "أردوغان" قائلًا: "إن تبني الدستور التركي للنظام الرئاسي إنما يعني تأسيس النظام الجديد على تقاليدنا الحكومية طويلة الأمد"، وذلك في إشارة للحكم العثماني الإمبراطوري. (Seufert, 2021, P.186)

ويبدو أن السبب الأهم من وراء هذا التحول إنما يرجع لـ"أردوغان" نفسه، الذي لا تسمح شخصيته القيادية بأن يصبح رئيسًا للجمهورية بسلطات محدودة كما هو الحال في النظام البرلماني، كما يأبى عليه طموحه إلا أن يكون الرجل الأول في بلاده.

وبالفعل أجريت التعديلات الدستورية، ووافق عليها أعضاء البرلمان بنسبة 61%، ما أهلها للعرض على الشعب في استفتاء عام في السادس عشر من أبريل2017، وقبلت التعديلات بأغلبية ضئيلة بلغت 51.4% من إجمالي المصوتين. وهكذا غيرت تلك التعديلات شكل نظام الحكم في تركيا بأن حولته إلى النظام الرئاسي، وألغت بالتبعية منصب رئيس الوزراء (المادة 8) ليصبح الرئيس

بمفرده مسئولًا عن السلطة التنفيذية، ومنحته الحق في أن يكون على رأس الحزب الحاكم بعد أن كان منصب الرئاسة منصبًا رمزيًا بعيدًا عن أية انتماءات حزبية. (Burak, 2018, P.104) ومنح رئيس الدولة مجموعة من الصلاحيات الواسعة، والتي شملت:

1. إصدار القرارات (المراسيم).
2. تعيين نائب أو أكثر للرئيس.
3. تعيين الوزراء من خارج البرلمان، فلم يعد ممكنًا لعضو البرلمان شغل منصب داخل السلطة التنفيذية، وكذلك للرئيس الحق في إقالتهم.
4. تعيين كبار البيروقراطيين، ورؤساء أجهزة الجيش والمخابرات ورؤساء الجامعات، وكذلك الحق في إقالتهم. [5]
5. إعداد الميزانية.
6. إعلان حالة الطوارئ.
7. الدعوة لانتخابات رئاسية وبرلمانية مبكرة.
8. المشاركة في تعيين القضاة. (Turkey's Constitution of 1982 with Amendments through 2017, PP. 44-45)

وفيما يتعلق بالبرلمان التركي، فقد زاد عدد أعضائه بموجب التعديلات الدستورية إلى ستمائة عضو بدلًا من خمسمائة وخمسين. وتم تخفيض سن الترشح لعضويته من خمسة وعشرين إلى ثمانية عشر عامًا. وفي المقابل انخفضت السلطات التي كانت ممنوحة للبرلمان التركي. فلم يعد بيد البرلمان الحق في منح الثقة للوزراء وكبار البيروقراطيين، ولا حق التحقيق معهم إلا في حال ارتكابهم جريمة تتعلق بمهامهم الوظيفية (المادة 106). وكذلك ألغيت المادة 99 من الدستور، التي كانت تنص على حق أية مجموعة حزبية داخل البرلمان أو عشرين عضوًا مجتمعين في لوم الوزراء. وفيما يتعلق بالرئيس، فليس للبرلمان الحق في بدء التحقيق معه إلا إذا ارتكب خطأ جنائيًا، وبعد موافقة ثلاثة أخماس الأعضاء (360 عضوًا) ولبدء محاكمة جنائية ضده يتطلب الأمر موافقة ثلثي الأعضاء (400 عضو) (المادة 105). ولا يملك البرلمان إقالة الرئيس إلا إذا حل البرلمان نفسه بأغلبية ثلاثة

[5] كان تعيين كبار رجال البيروقراطية ينطلب -في مرحلة ما قبل هذا التعديل- الحصول على موافقة رئيس الوزراء والوزير المعني.

أخماس الأعضاء، عندها تجرى الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في وقت واحد، كما هو منصوص عليه في المادة 116 من الدستور. (Turkey's Constitution of 1982 with Amendments through 2017, PP. 42-48)

وفيما يتعلق بالسلطة القضائية، يعين الرئيس أربعة من أعضاء "مجلس القضاة والمدعين العموميين Council of Judges and Prosecutors"، الذي يضم كذلك وزيري العدل والخارجية، أي أن الرئيس مسئول بشكل كامل عن اختيار ستة من أعضاء المجلس المكون من ثلاثة عشر عضوًا، وهو المجلس المعني بتعيين القضاة والمدعين في المحاكم الابتدائية التركية. بينما يختار البرلمان سبعة أعضاء من خلال التوافق، وإن لم ينجح في التوصل للتوافق تكفي الأغلبية البسيطة، وهو ما يعني أن يسيطر الحزب الحاكم عمليًا على أعضاء المجلس جميعهم، وكذلك بالنسبة للمحكمة الدستورية التي يعين الرئيس اثنى عشر عضوًا من أعضائها البالغ عددهم خمسة عشر عضوًا، بينما يختار البرلمان الأعضاء الثلاثة المتبقين.[6] (Seufert, 2021, P.10)

وإلى جانب انفراد الرئيس بتعيين الوزراء وكبار موظفي الخدمة المدنية في الهيئات كلها، نجده قد راح يسيطر كذلك على العديد من الوكالات المركزية التي تسيطر بدورها على المؤسسة العسكرية، وتتحكم في القرارات الاقتصادية، وتهيمن على عديد الوسائل الإعلامية إلى جانب تأثيرها الذي لا يستهان به على قوى المجتمع المدني، وكذلك على الشئون الدينية؛ فجميع تلك الوكالات / الرئاسات مسئولة أمامه، ومنها: "مجلس الإشراف الحكومي State Supervisory Council" المسئول عن التحقيقات والتفتيش داخل الهيئات والمنظمات العامة، و"الأمانة العامة لمجلس الأمن القومي Secretariat-General of the National Security Council" التي تتولى أمر الترقيات داخل الجيش، و"رئاسة الصناعات الدفاعية Presidency of the Defense Industries"، و"رئاسة الاستراتيجية والميزانية Presidency for Strategy and Budget" المسئولة عن إعداد ميزانية الدولة، و"رئاسة الشئون الدينية Presidency of Religious Affairs"، و"صندوق الثروة التركي Turkey Wealth Fund" الذي يلعب من خلاله الرئيس دورًا كبيرًا في قرارات الاستثمار.[7] كذلك يرأس أردوغان أربعة مكاتب مشتركة بين الوزارات inter-ministerial"

---

(6) انخفض عدد أعضاء المحكمة الدستورية من 17 إلى 15 عضو بعد الموافقة على التعدلات الدستورية لعام 2017

(7) في سبتمبر 2018 عين "أردوغان" نفسه رئيسًا للمجلس التنفيذي لصندوق الثروة التركي بمرسوم رئاسي، واختار صهره "بيرات البيرق Berat Albayrak" نائبًا له وكان حينها يشغل منصب وزير الخزانة والمالية. وقد استقال من

"offices"، تتولى قضايا التحول الرقمي والاستثمار والتمويل والموظفين. وقد أحاط نفسه في الوقت ذاته بعدد كبير من المجالس. (Seufert, 2021, P.10)

ويشير عدد كبير من المحللين المعنيين بالشأن السياسي التركي إلى أن النظام الرئاسي في تركيا يجعل مسألة الفصل بين السلطات على المحك. فقد أصبح الرئيس مسيطرًا بشكل كامل على السلطة التنفيذية ويعين أغلب القضاة، سواء بشكل مباشر أم غير مباشر، ويسيطر حزبه على السلطة التشريعية. أي أن سلطات الدولة جميعها أصبحت في يدٍ واحدة. وعلى الرغم من أن نظام "الضوابط والتوازنات Checks and Balances" أحد أهم مميزات النظم الرئاسية، فإنه يكاد يغيب عن النظام السياسي التركي، في ظل سيطرة فرد واحد على السلطات كافة.

2-4 الوضع الديمقراطي والحقوقي في تركيا:

خلال المرحلة الأولى لحزب "العدالة والتنمية" في السلطة، شهد ملفا التحول الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان تقدمًا ملحوظًا، لرغبة تركيا في الانضمام للاتحاد الأوروبي وفي إبعاد المؤسسة العسكرية عن الحياة السياسية. وتمثل النجاح الذي حققه النظام في عدد من الإصلاحات السياسية والديمقراطية، لعل من أبرزها:

1. التصديق على "العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية International Covenant on Civil and Political Rights"، و"العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights" ، وكان ذلك في الثالث والعشرين من سبتمبر 2003. (United Nations Human Rights Treaty Bodies)
2. إلغاء عقوبة الإعدام بتوقيع تركيا على البروتوكول رقم (13) من "الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان European Convention on Human Rights". (الدستور، 2004)
3. السماح بإقامة الجمعيات الأهلية وتسهيل إجراءات إنشائها.
4. تعزيز الحق في التظاهر والتجمع.
5. صدور حق رفع دعوى فردية في المحكمة الدستورية.

منصبه في الصندوق في 27 نوفمبر 2020. ويتولى الصندوق إدارة 33,5 مليار دولار أي ما يشكل نحو 40% من الميزانية المركزية.

6. اتساع نطاق الحقوق النقابية للموظفين.
7. إنشاء "مؤسسة حقوق الإنسان والمساواة في تركيا Human Rights and Equality Institution of Turkey".
8. الشروع في إغلاق السجون التي لا تتوافق أوضاعها مع معايير الأمم المتحدة والمجلس الأوروبي.
9. وقف التعذيب في السجون والأقسام ومحاكمة مرتكبيه. (الفاضي، 2015، ص ص 98-100)
10. إلغاء حالة الطوارئ في جنوب شرق تركيا، والسماح للأقليات بالتعليم بلغاتها، والسماح بالبث التلفازي باللغة الكردية. (إيشلر، 2011)
11. وقف محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية.

وعلى الرغم من إجراء تلك الإصلاحات الديمقراطية كلها في المرحلة الأولى، نجد أن تركيا قد تحولت تدريجيًا من نمط الحكم الديمقراطي التعددي إلى نمط حكم الرجل الواحد، الذي لا يمارس فيه أحد غير "أردوغان" سلطة حقيقية، سواء في الحزب أو في الدولة. كما استطاع "أردوغان" أن يختار بدقة وجوهًا سياسية واقتصادية وإعلامية ممن يدينون له بالولاء بشكل شخصي، ويبعد كل من لا يدينون له بمثل هذا الولاء (Yilmaz, 2018, PP. 1-2). وقد وصف أستاذ العلوم السياسية التركي "إحسان يلمز Ihsan Yilmaz" النظام القائم في تركيا منذ عام 2002 بـ"الأردوغانية"؛ فمع قدوم حزب "العدالة والتنمية" إلى السلطة حلت "الأردوغانية" تدريجيًا محل "الأتاتوركية"، وأضحت بمرور الوقت مسيطرة على جوانب الدولة التركية كافة. (Yilmaz & Bashirov, 2018, P.1813)

ويصف "يلمز" ما يسميه بـ"الاستبداد الانتخابي" بأنه الركن الأول والأهم من "الأردوغانية" وقال إنه يقوم على ثلاث خصائص، هي:

- عدم إتاحة فرص عادلة للمعارضة السياسية.
- انتخابات غير حرة.
- قمع واسع للحريات الأساسية.

وعلى الرغم من عديد المبالغات التي يتضمنها الوصف السابق، إلا أن ملاحظة الواقع السياسي التركي تشير إلى أن المعارضة التركية تتعرض في بعض الأحيان للتضييق عليها، كما أن وسائل الإعلام -بمختلف صورها- لم تسلم هي الأخرى من مثل هذا التضييق. هذا، كما شهد الاستفتاء على تعديل الدستور التركي في عام 2017 بعض الممارسات لمنع المواطنين من التصويت بـ"لا"

على التعديلات. وهو الأمر الذي أكده تقرير منظمة "الأمن والتعاون في أوروبا Organization for Security and Cooperation in Europe"، والذي أشار إلى إن ذلك الاستفتاء قد شهد حالة من "عدم تكافؤ الفرص، وتغطية إعلامية أحادية، مما جعل الساحة غير مهيئة لإجراء الاستفتاء بشكل يضمن العدالة. (Yilmaz & Bashirov, 2018, P.1813)

ويصعب على أغلب المتابعين للشأن التركي تحديد التاريخ الذي بدأ فيه نظام "أردوغان" انحرافه نحو السلطوية، بيد أن رد فعل الحكومة التركية العنيف تجاه ما عُرف بـ: "احتجاجات حديقة جيزي" في عام 2013 قد كان نقطة كاشفة عن انقضاء عهد وبدء عهد جديد (Kirişci & Sloat, 2019, P.2)؛ فعلى الرغم من اندلاع تلك الاحتجاجات لأسباب بيئية، [8] إلا أن العنف الذي مارسه جهاز الشرطة تجاه المحتجين، قد أدى إلى تصاعد الأحداث، واستخدمت الشرطة الغاز المسيل للدموع والذخيرة الحية والرصاص المطاطي والضرب، فسقط ستة قتلى ومئات المصابين، واعتقل أكثر من ثلاثة آلاف محتج. (TUC, 2020, P.3)

كان التعامل مع تلك الاحتجاجات إذاً بمثابة نقطة تحول حاسمة للنظام التركي؛ إذ بدأ "أردوغان" وحزبه بعدها في استخدام لغة حادة تجاه أي شخص أو جماعة توجه له نقدًا أو تسعى لمنافسته على السلطة، وظهر الحزب –في أحيان كثيرة– سلطويًا وغير متسامح تجاه معارضيه. (Dogan, 2018, PP. 89 – 90)

ولعلنا نستطيع القول بأن هذا المسلك السلطوي تجاه المعارضين قد ظهر بشكل أكبر في مرحلة ما بعد محاولة الانقلاب الفاشلة في يوليو 2016، فعلى الرغم من رفض جميع الأحزاب وكافة منظمات المجتمع المدني التركية للانقلاب حفاظًا على الديمقراطية وانتصاراً لها، إلا أن "أردوغان" قد اتخذ العديد من الإجراءات في مواجهة القوى المدنية والعسكرية التي تعارضه ، والتي يمكننا أن نلخصها فيما يلي:

1. إعلان حالة الطوارئ، واستمرارها لعامين، حتى الثامن عشر من يوليو عام 2018. وخلال تلك الفترة وبموجب تلك الحالة قام الرئيس التركي بتعديل نحو مائة وخمسين قانونًا. (TUC, 2020, P.5)

[8] بدأت تلك الاحتجاجات بحملة صغيرة رافضة لمشروع حكومي استهدف تغيير الطابع الحضاري لإحدى الحدائق العامة في قلب إسطنبول، بيد أن دائرة الاحتجاجات قد اتسعت وشارك فيها الملايين من الأتراك.

2. اعتقال مجموعة من الأكاديميين والبيروقراطيين والقضاة والصحفيين وضباط الشرطة والسياسيين المعارضين. وقد بلغ عدد المعتقلين –على خلفية واقعة الانقلاب الفاشل وفي إطار قوانين مكافحة الإرهاب– ثمانية وسبعين ألفاً من المواطنين، وذلك حسب إحصاءات الحكومة التركية. (منظمة العفو الدولية، 2018)
3. زيادة الفترة القصوى للاحتجاز الاحتياطي السابق للمحاكمات من خمس سنوات إلى سبع، في أغسطس عام 2017. (منظمة العفو الدولية، 2018)
4. فصل مائة وثلاثين ألفاً من موظفي الحكومة من وظائفهم خلال فترة الطوارئ. (منظمة العفو الدولية، 2018)
5. إغلاق العديد من وسائل الإعلام المستقلة في تركيا؛ إذ أُغلق حوالي مائتي منبرٍ إعلاميٍ، منها قناتا "STV" و"Bugun TV" وصحيفة "Zaman". وكذلك اعتقلت الحكومة عددًا كبيرًا من الصحفيين الأتراك، منهم رئيس تحرير جريدة "جمهوريت Cumhuriyet" وعدد من كبار صحافييها. وجاءت تركيا في المركز الثالث والخمسين بعد المائة في "مؤشر حرية الصحافة العالمي عام 2020 - 2021 World Press Freedom Index" الذي يضم مائة وثمانين دولة. (Stockholm Center for Freedom, 2021) (Guiler, 2016, PP. 28–31)
6. فرض صورة من صور الحظر الشامل على المظاهرات والإضرابات. (TUC, 2020, P.5)

كانت تلك المحاولة الانقلابية إذًا –كما وصفها أردوغان ذاته– "هبة من الله" مكنته من القضاء على خصومه، ومن إحكام قبضته على قطاعات الدولة كلها. ولولاها لما استطاع "أردوغان" غالبًا التحول بتركيا إلى النظام الرئاسي. (DW, 2016)

وعلى الرغم من إنهاء تركيا لحالة الطوارئ في يوليو عام 2018، فقد أصدر حزب "العدالة والتنمية" حزمة تشريعية جديدة – مكونة من ثلاثين مادة – لمكافحة الإرهاب. ولقد أشار العديد من المحللين للشأن التركي إلى هذه الحزمة باعتبارها صورة من صور قانون الطوارئ، ولكن بشكل غير معلن. وليس أدل على ذلك من أن إحدى تلك المواد تجيز للحكومة فصل أي موظف حكومي يشتبه في انتمائه لمنظمة إرهابية، وذلك دون أن يستند مثل هذا الفصل إلى حكم قضائي يؤكد صحة هذا الاشتباه. هذا فضلاً عما تضمنته بعض من هذه المواد التشريعية من صلاحيات تمكن محافظي الأقاليم من تقييد الحركة من وإلى بعض المناطق ، وذلك حال وجود أي تهديد للأمن أو للنظام العام،

كما أنها تمكنهم أيضاً من حظر المظاهرات ومنعها وذلك حال تسببها في إزعاج المواطنين!!!. (Hurtas, 2018)

وفضلاً عما تقدم، نجد أن "أردوغان" قد استهدف بعضاً من معارضيه بشكل مباشر، ومنهم على سبيل المثال: رجل الأعمال "عثمان كافالا Osman Kavala" الذي توعده "أردوغان" في أحد خطاباته قائلًا إنه "لن يفلت من السجن". وبالفعل قضى "كافالا" في السجن عامين ونصف منذ أكتوبر من عام 2017 بعد اتهامه بمحاولة الإطاحة بالحكومة عبر تنظيم احتجاجات "حديقة جيزي". وبرأت المحكمة "كافالا" بعد تلك المدة، إلا أنه قبل خروجه من السجن وجهت له السلطات تهمة جديدة اعتقلته على إثرها، ألا وهي مشاركته في محاولة الانقلاب الفاشلة عام 2016. وأعلن أردوغان في اليوم التالي أن "أشخاصًا .... ينشطون في الكواليس لزرع الفوضى من خلال إثارة ثورات في بعض الدول، وكانت أذرعهم في تركيا مسجونة، لكنها تجرأت على التبرئة أمس من خلال اللجوء إلى مناورات، .... فلتطمئن أمتنا، سنتابع الملف عن كثب". (سكاي نيوز عربية، 2020)

وإلى جانب إطاحة "أردوغان" ببعض معارضيه، نجده قد راح يفعل الأمر ذاته مع رفاقه الذين خالفوه الرأي، مثل "أحمد داوود أوغلو" وزير خارجية تركيا ثم رئيس وزرائها، والذي دفعه أردوغان للاستقالة من الحكومة والحزب في مايو عام 2016. لأسباب عدة، منها: أنه لم يدعم طموح "أردوغان" لإقامة النظام الرئاسي، وترحيبه بقيام حكومة ائتلافية بعدما فقد الحزب أغلبيته البرلمانية عقب انتخابات يونيو 2015، بدلاً من إعادة الانتخابات، ومعارضته لسياسات عدة من بين تلك التي تبناها "أردوغان" (Kirişci & Sloat, 2019, P.3). وواقع الحال أن هذا الخلاف نفسه كان قد وقع قبلاً –كما سبق وأن أشرنا– بين "أردوغان" ورفيقه رئيس تركيا السابق "عبد الله جول". [9]

ويشير المحللون للوضع السياسي في تركيا إلى أن هناك عوامل عدة قد أسهمت في تراجع الديمقراطية داخل تركيا، فعلى الصعيد الداخلي:

[9] يعد انشقاق حزبين عن حزب "العدالة والتنمية" هو الدلالة الأكثر وضوحًا على ذلك الاستياء: الحزب الأول هو حزب "المستقبل "Future party /Gelecek"، الذي أسسه "أحمد داوود أوغلو" في ديسمبر 2019. أما الحزب الثاني فهو حزب "الديمقراطية والتقدم Democracy and progress party DEVA" الذي أسسه "علي باباجان Ali Babacan" أحد الأعضاء المؤسسين لحزب "العدالة والتنمية" والذي شغل منصب وزير الاقتصاد والمالية وكذلك وزير الخارجية. وأسس حزبه الجديد في مارس 2020. ويشكل هذان الحزبان -بغير شك- خطرًا محدقًا بحزب "أردوغان"، ويرجع ذلك لقدرتهما على تقديم ذات الخطاب الديني المحافظ الذي يقدمه حزب "العدالة والتنمية"، كما أن وجودهما ينذر بتفكك الحزب الحاكم، بعدما استقالت مجموعة من أعضاء هذا الأخير للانضمام للحزبين الوليدين.

1. ارتباط الثقافة السياسية التركية بفكرة حكم "الرجل القوي الأوحد"، تلك الثقافة السياسية التي استمرت طوال العصر العثماني، وانتقلت كما هي لحكم "أتاتورك" وأتباعه، مدفوعة بخوف الأتراك من الفوضى الاجتماعية والسياسية. وهي ثقافة لا تهتم –في كثير من الأحيان–بالدفاع عن الحريات المدنية الرئيسة، كحرية التعبير وحرية الإعلام. (White, 2015)
2. تمكن "أردوغان" من استغلال محاولة الانقلاب الفاشلة عام 2016 لأقصى درجة. واستخدامها للإطاحة بمن تبقى من معارضيه، حيث جاءت أغلب التدابير السلطوية التي اتخذها كرد فعل على تلك المحاولة.
3. تحول تركيا لنظام رئاسي شديد المركزية، يعظم من صلاحيات رئيس الدولة، ويلغي تمامًا نظام "الضوابط والتوازنات Checks and balances".
4. ضعف المعارضة التركية، حتى إنها لم تتمكن من تقديم أي بديل قادر على منافسة حزب "العدالة والتنمية" لمدة عشرين عامًا.

وعلى الصعيد الخارجي أيضًا كانت هناك أسباب عدة أسهمت في تراجع الديمقراطية التركية، ألا وهي:

1. فشل تركيا في الانضمام للاتحاد الأوروبي، وهو ما أدى إلى تراجع التزامها بالمعايير الديمقراطية. كما أن تزامن الأزمة الاقتصادية الأوروبية عام 2008 مع ازدهار تركيا الاقتصادي عزز ثقة "أردوغان" في نظامه ومنحه شعورًا بأنه يسير في الاتجاه الصحيح، وأنه لا يحتاج لاتباع القيم الأوروبية (Kirişci & Sloat, 2019, P.6). وتبدو إحدى ملامح هذا الاتجاه في تلويح "أردوغان" بإعادة عقوبة الإعدام، وهو الأمر الذي تجري مناقشته من حين لآخر داخل البرلمان التركي. (DW, 2019)
2. انتشار الصراعات والحروب الأهلية في الشرق الأوسط. وتصدي تركيا للعب العديد من الأدوار المؤثرة في تلك الدول، خاصة في سوريا. وقد أدي ذلك لتورط تركيا في صراعات عدة جلبت لها الكثير من مظاهر عدم الاستقرار، وذلك بعدما تدفق ملايين اللاجئين السوريين للأراضي التركية، كما تكرر هجوم داعش على بعض من المدن التركية، وتجدد إطلاق النار مع حزب "العمال الكردستاني". أضعف ذلك كله استقرار تركيا الأمني، كما أدى إلى تراجع مؤشرات السياحة

والاقتصاد، وهو ما أدى –بالتبعية– إلى نمو حالة الاستقطاب ما بين الاتجاه الديني المحافظ من ناحية والاتجاه العلماني من ناحية أخرى. (DW, 2019)

بقى في هذا الصدد أن نشير لتقارير منظمة "Freedom House" المشهورة باسم "الحرية في العالم Freedom in the world"، والتي اعتادت على تصنيف تركيا منذ عام 2016 على أنها دولة "غير حرة Not Free"، [10] وذلك للمرة الأولى منذ عام 1999؛ إذ كانت تركيا تصنف على أنها دولة "حرة جزئيًا Partly Free". (Freedom House)

2-5 التغير في الوضع الاقتصادي:

بلغت الأزمة الاقتصادية ذروتها قبيل وصول حزب "العدالة والتنمية" للحكم، فدفعت حكومة "بولنت أجاويد" لاقتراض ستة عشر مليار دولار من "صندوق النقد الدولي"، وتبع ذلك إجراء اصلاحات اقتصادية تتماشى مع متطلبات الصندوق. إلا أن الأزمة لم تُحل. بل –على العكس– ففي عام 2001 اختلت أوضاع البنوك الحكومية والخاصة، وارتفع حجم المديونية الخارجية، وأغلقت مئات الشركات، وانسحب المستثمرون من السوق التركية؛ فارتفعت نسبة البطالة إلى حدود غير مسبوقة. (الفاضي، 2015، ص 73)

وفور وصول حزب "العدالة والتنمية" للسلطة تعهد باتخاذ إجراءات سريعة لحل الأزمة المالية المتفاقمة في البلاد، وغيرها من المشكلات المصاحبة لتردي الوضع الاقتصادي. هذا بيد أن السياسات الاقتصادية لحزب "العدالة والتنمية" لم تختلف كثيرًا عن تلك السياسات التي كانت متبعة من قبل؛ إذ استمرت إجراءات التقشف التي يدعمها "صندوق النقد الدولي". وفي الوقت ذاته شرع حزب "العدالة والتنمية" في تطبيق برنامجه الخاص الذي شمل خصخصة أصول الدولة واتباع سياسات نقدية انكماشية. وساعدت تلك السياسات –إلى جانب التوافق التركي الأوروبي والتركي الأمريكي– على جذب الاستثمار الأجنبي، ودمج اقتصاد التصدير التركي في السوق العالمية. كما افتُتحت داخل الأراضي التركية آلاف الشركات الأجنبية وازدهرت حركة البناء والتعمير. ونتج عن السياسات الاقتصادية الليبرالية التركية فترة من النمو الاقتصادي المرتفع، كما هو موضح بالجدول التالي. (2020, P.2 TUC,)

[10] مثل عام 2017 عاماً استثنائياً لتركيا في مرحلة ما بعد محاولة الانقلاب، حيث صنفت الدولة التركية باعتبارها دولة "حرة جزئيًا".

الجدول (10): التغيير في الوضع الاقتصادي التركي ما بين عامي 2002 و2020

المؤشرات الاقتصادية	2002	2013	2020
الناتج المحلي الإجمالي	240 مليار دولار	958 مليار دولار	720 مليار دولار
معدل نمو الناتج المحلي	%6.4	%8.5	%1.8
الدخل القومي الإجمالي	236 مليار دولار	949 مليار دولار	711 مليار دولار
نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي	3590 دولار	12600 دولار	9050 دولار
التضخم	%45	%7.5	%12.3
نسبة البطالة	%10.36	%8.73	%13.92
الصادرات	36 مليار دولار	152 مليار دولار	170 مليار دولار
الليرة أمام الدولار	16.3	1.9	8.158

هذا الجدول من إعداد الباحثين ، اعتمادًا على بيانات البنك الدولي

ويشير الجدول السابق إلى حالة التعافي التي شهدها الاقتصاد التركي خلال المرحلة الأولى لحكم حزب "العدالة والتنمية"؛ حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 2002 و2013 من 240 مليار دولار إلى 958 مليار دولار، وتصاعد معدل النمو من 6.4% إلى 8.5%. وكذلك ارتفع معدل الدخل الفردي من 3590 دولارًا إلى 12600 دولار في الفترة ذاتها. بالإضافة لذلك شهدت معدلات التضخم انخفاضًا ملحوظًا، وكذلك انخفضت نسبة البطالة بين الأتراك، نتيجة لزيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية. وأخيرًا، زادت الصادرات التركية من 36 مليار دولار، إلى 152 مليار دولار بنهاية 2013.

كان الأداء الاقتصادي التركي مبشرًا إلى حد كبير، وهو ما دعم مكانة حزب "العدالة والتنمية" لدى الجماهير، إلا أن السنوات التي تلت عام 2013 شهدت تطورات كبرى كان لها أثرها السلبي في أداء الاقتصاد التركي، بدءًا من تظاهرات "حديقة جيزي"، ومرورًا بمحاولة الانقلاب الفاشلة، وما تلاها من إجراءات في ظل حالة الطوارئ، ووصولًا لاجتياح وباء كورونا لتركيا كما اجتاح العالم أجمع. أثر ذلك كله في مؤشرات الاقتصاد التركي.

وكما يشير الجدول، فقد انخفض الناتج المحلي التركي بين عامي 2013 و 2020، من 958 مليار دولار إلى 720 مليار دولار، تراجع معدل النمو بشدة، من 8.5% إلى 1.8%، وانخفض نصيب الفرد من الدخل القومي، من 12600 دولار إلى 9050 دولارًا. كذلك ارتفعت نسبة البطالة بين المواطنين الأتراك، من 8.73% إلى 13.92%، وارتفعت الأسعار، فبلغت نسبة التضخم 12.3%.

إلى جانب تلك المؤشرات، يرى "إحسان يلمز" أستاذ العلوم السياسية التركي أن النظام الاقتصادي في تركيا في عهد "العدالة والتنمية" هو مزيج من الهيمنة الوراثية / الأبوية patrimonial domination والهيمنة العقلانية legal rational domination. وتلك الأنظمة لا تقوم على الشرعية التقليدية وحدها، ولكن على التبادل العقلاني للخدمات والسلع العامة أيضًا بين الراعي patron الذي يحرص على شراء ولاء العميل client والعميل الذي يحمي الراعي مصالحه. (Soest, 2010, P.3)

وهو ما يعني بعبارة أخرى أن حكومة حزب "العدالة والتنمية" قد حرصت على إتباع سياسات مكنتها من اكتساب دعم شرائح عدة داخل المجتمع، وذلك بأن وجهت موارد الدولة –من سلع وخدمات– بشكل أكبر تجاه المدن التي صوتت للحزب في الانتخابات على حساب المناطق التي لم تمنحه أصواتها. وهكذا أعلت من مبدأ ما يمكن وصفه بـ: "الزبائنية Clientelism "، ومنحت مواردها المميزة للزبائن الذين يدينون لها بالولاء. وهكذا كوفئ الموالون للحزب وعوقب المعارضون له، خاصة أصحاب المشروعات التجارية والإعلامية. وفي السياق ذاته أنشأ حزب "العدالة والتنمية" عددًا من المؤسسات الخيرية المرتبطة به ارتباطًا وثيقًا، ويأتي على رأسها "مؤسسة خدمات الشباب والتعليم التركية Service for Youth and Education Foundation of Turkey (TURGEV)" المملوكة –بحسب مزاعم عدة– لعائلة "أردوغان" ذاته، وتجمع تبرعات هائلة من رجال الأعمال الأتراك الذين يحصلون في المقابل من الدولة على خدمات وصفقات لا حصر لها. (Yilmaz & Bashirov, 2018, PP. 1819 -1820)

2-6 أبرز مظاهر التحول عن العلمانية:

لم يكشف حزب "العدالة والتنمية" عن هويته الدينية صراحةً فور قدومه للسلطة، بل أكد "أردوغان" أن حزبه "لن يكون حزبًا إسلاميًا"، وأعلن قبوله للعلمانية التي تعني "حرية الأديان" –وفقًا

لتعبيره– وصرح أيضًا أن "القرآن كتاب ديني، بينما الديمقراطية شكل للحكومة، ومن الخطأ وضع الاثنين ضمن تقسيم واحد" (بشير،2020). وفي هذا قبول لمفهوم فصل الدين عن الدولة الذي يعد التعريف الأكثر رواجًا للعلمانية. وبذلك بدا أن الحزب يُعلي من قيمة المصالح على حساب الأيديولوجية الإسلامية السياسية.

وبعد سنوات، اكسبت "أردوغان" وحزبه الثقة والقدرة على إظهار أفكاره على الملأ، في مجتمع غلبت عليه العلمانية لعقود طوال. فبعد ترسيخ سلطاته خرج الحزب من مرحلة اتصفت بالكتمان لأخرى اتصفت بالتصريح، واتبع في سبيل ذلك وسائل عدة.

دور "أردوغان":

حرص "أردوغان" على الظهور في ثوب رجل الدولة القوي شديد التدين، وصُوِّر في مناسبات عدة يتلو القرآن الكريم وسط حشود من المواطنين، مثلما حدث في حفل افتتاح مسجد بولاية "ميرلاند Maryland" الأمريكية، وذلك ضمن منشآت "المركز الثقافي الحضاري التركي–الأمريكي" الذي مولته رئاسة الشئون الدينية بتركيا والمعروفة باسم "ديانت". وتعددت المرات التي بكى فيها "أردوغان" علانية عند سماعه قصائد دينية. ومنها ما رصدته الكاميرات من بكائه وزوجته "أمينة أردوغان Emine Erdoğan" في ألبانيا، وذلك عند سماعهما لقصيدة ألقتها فتاة ألبانية، تقول بعض أبياتها:

"لا تترك وطني المسلم دون مسلمين يا إلهي
ولا تترك ساحات الجهاد بدون الأقوياء منا يا إلهي
لا تترك حشودًا تنتظر أبطالًا .. دون أبطال يا إلهي
فلنعلم كيف نوقف العدو عند حده" (Turk Press)

بالإضافة لذلك، حرص "أردوغان" على ربط نفسه بالحركة الإسلامية الكبرى في الشرق الأوسط، ومشاركة تلك الحركة انتصاراتها وفترات وجودها على كراسي الحكم، بل وفترات انكسارها ومطاردة التابعين لها من جانب الأجهزة الأمنية.

وترجمت أفكار "أردوغان" الدينية المحافظة في كثير من المراسيم التي اتخذها منذ جلوسه على مقعد الرئاسة، ولعل أكثرها إثارة للجدل مرسوم تحويل "آيا صوفيا" إلى مسجد بعد أن كان متحفًا منذ عام 1934. وهو القرار الذي جلب على تركيا إدانات دولية شعبية ورسمية واسعة. (BBC News عربي، 2020)

وفي ظل حكم "أردوغان"، ارتفعت مكانة رجال الدين المحسوبين على النظام، الذين اجتهدوا في إضفاء الشرعية الدينية على "أردوغان" وحزبه، من خلال إصدار الفتاوى والتصريحات، وتفسير النصوص الدينية بما يخدم مصلحته. وعلى رأس هؤلاء الكاتب الإسلامي "خير الدين كرمان Hayrettin Karaman" الذي يشغل منصب نائب الرئيس العام لـ"الاتحاد العالمي للعلماء المسلمين". فقد انحاز "كرمان" انحيازًا واضحًا لحزب "العدالة والتنمية" في مواقف عدة، على رأسها تحقيقات الفساد التي طالت مسئولين ورجال أعمال كبارًا، منهم "بلال أردوغان Bilal Erdoğan" في 17–25 ديسمبر 2013، فأصدر فتواه التي تحل للسياسيين الحصول على عمولات / رشى ما بين 10% و20% خلال المناقصات العامة من مقاولي البناء، والتي توازي النسبة التي كان يتقاضاها جامعو الزكاة في صدر الإسلام. وفي مقال آخر تناول القضية ذاتها لإقناع الناخبين أن تلقي "أردوغان" ونظامه لتلك الأموال –إن كان قد حدث– أمر مقبول في الإسلام؛ لأن أموال العمولات غير الرسمية لا غنى عنها للدعوة والجهاد في سبيل الله وليس من أجل تعظيم ثروة "أردوغان". (Yilmaz, 2018, P. 5)

ولم يفت "كرمان" انتقاد معارض "أردوغان" الأبرز "فتح الله جولن" وجماعته التي وصفها بأنها تثير الفتنة لذا يمكن للدولة أن تدمرها. كذلك لم يتوان في دعم "أردوغان" خلال الانتخابات والاستفتاءات، ومنها الاستفتاء على تحويل تركيا للنظام الرئاسي؛ فعندها كتب "كرمان" قائلًا: "التصويت بنعم أصبح أيضًا قضية إسلامية"، وفي موضع آخر: "التصويت بنعم هو التزام إسلامي". (Yilmaz, 2018, P. 6)

رئاسة الشئون الدينية (ديانت):

لعبت "رئاسة الشئون الدينية" كذلك دورًا حيويًا في تدعيم أركان حكم "أردوغان"، خاصة مع محاولة الانقلاب الفاشلة، فخلال ليلة الانقلاب في الخامس عشر من يوليو لعب موظفو "ديانت" من أئمة المساجد التركية دورًا رئيسًا في الحيلولة دون نجاح الانقلاب، وحثوا المواطنين على الخروج من منازلهم إلى الشوارع والميادين لمقاومة الانقلابيين. وفي مقابلة لرئيس "ديانت" "محمد غورمز Mehmet Görmez" مع قناة "NTV" التركية في 29 أغسطس، صرح بأنه فور علمه بوجود محاولة انقلابية بادر إلى تشكيل مجموعة لإدارة الأزمة مع زملائه لتدبر الأمر، ورأى المجتمعون أن واجبهم لا يقتصر على أداء الصلوات، وإنما عليهم الوقوف بجانب الوطن، ثم شرعوا في حث موظفي "ديانت" على التوجه فورًا للمساجد للتضامن مع الدولة. وفي اليوم التالي أدت المساجد صلاة الجنازة على ضحايا

محاولة الانقلاب (Fabbe, 2016, P.12). وقد يبدو تصرف الأئمة متوقعًا إذا ما نظرنا للخلفية المشتركة التي تجمعهم بالنظام القائم، إلا أن الأغرب هو إعلان "ديانت" أنها لن تقدم أية خدمات دينية للانقلابيين الذين لقوا حتفهم، بما في ذلك الصلوات ومراسم الجنازة. وهنا يظهر التسييس الواضح الذي تعرضت له المؤسسة الدينية في تركيا. (Haber Turk, 2016)

ولم يقف تدخل "ديانت" في السياسة عقب محاولة الانقلاب عند هذا الحد، بل خصصت خطبة الجمعة لأسابيع لمهاجمة "جولن". فخطبة التاسع والعشرين من يوليو حملت عنوان: "استغلال القيم المقدسة للدين أعظم فساد"، وعلى الرغم من أنها لم تشر بشكل ظاهر لحركة "جولن"، فإنها ضمنيًا كانت تعني الحركة. وتكرر الأمر نفسه في خطبتي الخامس والثاني عشر من أغسطس. وكذلك في خطبة التاسع عشر من أغسطس التي وجهت خلالها "ديانت" اتهامًا ضمنيًا لحركة "جولن" باستغلال الدين، وحذرت الناس من أن ينخدعوا بذلك.(Fabbe, 2016, P.13)

وإذا كانت خطب الجمعة التركية قد اتسمت بالهدوء النسبي وعدم التصريح، فإن الاجتماع الاستثنائي الذي عقده مجلس الشورى الديني التركي، تحت عنوان: "وجهة نظر حول الوحدة والتضامن والمستقبل ضد محاولة انقلاب الخامس عشر من يوليو واستغلال الدين A Perspective on Unity, Solidarity, and Future against July 15 Coup Attempt and Exploitation of Religion" [11] على مدار يومي الثالث والرابع من أغسطس من عام 2016، بحضور الرئيس "أردوغان" ورئيس مجلس النواب "إسماعيل كهرمان İsmail Kahraman"، ونائب رئيس الوزراء "كورتولش Kurtulmuş" ورئيس "ديانت" "غورمز"، بالإضافة لبعض الأكاديميين وعمداء الكليات الدينية والفقهاء وكبار مسئولي "ديانت"، وهو الاجتماع الذي شهد تشويهاً واضحاً لجماعة "فتح الله جولن"، فـ"غورمز" –علي سبيل المثال– تبنى نهجًا شديد الصرامة ضده وضد أنصاره، متهمًا إياهم بالنفاق، وازدواجية الخطاب، وسرقة أموال الزكاة والصدقات. كذلك ادعى أن الجماعة أفادت من – واستغلت– ظاهرة الإسلاموفوبيا للتقرب من الغرب، والانخراط في مؤتمرات حوار الأديان، وإقناع الغرب أن لدى الجماعة النسخة المفضلة والمعتدلة من الإسلام. إلا أن الهدف من ذلك كله يتمثل في تحقيق نجاحات سياسية. كما اتهم نائب رئيس الوزراء "كورتولش" حركة "جولن" بأنها الجماعة الأشد شرًا وحقارة في العالم الإسلامي منذ الأيام الأولى من تاريخه"، وأنها تمارس التقية طوال الوقت. وحذر

[11] مجلس الشورى الديني التركي، وهو هيئة دينية تجتمع –عادة- مرة واحدة كل خمس سنوات.

كذلك أن الحكومة لن ترحم أولئك المرتبطين بهذه الجماعة، وطالب علماء الدين بحذف هذه الجماعة من تاريخ الإسلام. كما عدّهم "كهرمان" "غير مسلمين". (Extraordinary Religious Council Resolutions, 2017)

هذا بينما شبه "أردوغان" –في الاجتماع ذاته– جماعة "فتح الله جولن" بجماعة "الحشاشين"، قائلًا إن كلتيهما تمتع أعضاؤها بتعليم جيد، كما أن لديهم مهارة خاصة في إخفاء هويتهم الحقيقية لوقت طويل، ويظهرون الطاعة الكاملة لقائدهم، وهم دومًا على استعداد لاستخدام أساليب شديدة العنف عندما يحين الوقت ويأمر القائد. Extraordinary Religious Council Resolutions, (2017)

وفي الوقت الذي اتهم فيه "أردوغان" "جولن" وأنصاره بالنفاق والعنف والخيانة، اعترف بأنه قد ساندهم لفترة طويلة، وذلك فقط "لأنهم قالوا: الله"، فظن "أردوغان" وحزبه أنهم يقفون على أرضية مشتركة معهم (Extraordinary Religious Council Resolutions, 2017) . في إشارة إلى أن أحد أهم المعايير التي يجب أن تتمسك بها أية جماعة حتى تحظى بدعم النظام السياسي التركي هو إعلان الهوية الإسلامية، وهو ما يعني –بعبارة أخرى– أن حكومة "حزب العدالة والتنمية" لا تقف على الحياد من المنظمات والمواطنين كما يفترض أن يكون الحال في دولة علمانية، بل أنها تحتاج إلى برهان ديني قبل أن تمنح ثقتها ودعمها !!.

الخاتمة

استهدفت هذه الدراسة الكشف عن أظهر التحولات التي طرأت على النظام السياسي التركي في ظل حكم "حزب العدالة والتنمية"، وواقع الحال أن تركيا لم تتحول نظريًا عن النهج العلماني الديمقراطي، فلا يزال الدستور يقر بعلمانية وديمقراطية تركيا، ولا يزال القسم الدستوري لرئيس الجمهورية ونواب البرلمان ينص على "الحفاظ على الجمهورية الديمقراطية العلمانية، وعلى المبادئ والإصلاحات التي أرساها أتاتورك". إلا أن التطبيقات على أرض الواقع نحت منحًى مختلفًا في السنوات الأخيرة في ظل حكم "رجب طيب أردوغان"؛ فعلى غرار الأتاتوركية، تتبنى الأردوغانية المنهج السلطوي، الذي يسعى لفرض قيمه من أعلى لأسفل؛ فبعدما وصل حزب "العدالة والتنمية" للسلطة بصورة ديمقراطية، كان من المتوقع قيامه بـ "ترسيخ الديمقراطية Democratic consolidation". إلا أنه رسخ سلطاته

هو وصلاحياته، لكي يتسنى له الإعلان بشكل صريح عن أيدولوجيته الدينية السياسية بعد الإطاحة بالمؤسسة العسكرية والمعارضة العلمانية.

وقد أعلن "أردوغان" من قبل في أثناء توليه رئاسة بلدية "إسطنبول" أن "الديمقراطية تشبه عربة الترام، تستخدمها حتى تصل إلى وجهتك". (Dogan, 2018, 96)

كانت الديمقراطية لحزب "العدالة والتنمية" إذًا وسيلة للوصول لمؤسسات الدولة، وبعدما تحقق الحلم وجد الحزب أنه لا داعي لمزيد من التخفي، وأن الوقت قد حان لإظهار ممارساته وأيديولوجيته الأصلية ، ومع الاستقرار في مقاعد الحكم، راح "أردوغان" يرسخ لاستمرار حكمه وحكم حزبه عبر التخلص من كل من لا يدين له ولحزبه بالولاء.

وهكذا بات الصراع سمة مميزة لواقع الحياة السياسية التركية خلال المرحلة الأخيرة، حتى تكاد تكون منقسمة بين فريقين ينتمي كلاهما لدين واحد ووطن واحد، وما يفرق بينهما هو رؤيتهم لإمكان –أو عدم إمكان– تدخل القيم الدينية في الحياة السياسية، وتأييدهم –أو استهجانهم– لوضوح مظاهر الدين في الحياة العامة. وقد يكون هذا الاختلاف طبيعيًا ومقبولًا إذا كانت هناك حرية لكل فريق في التعبير عن توجهاته وأفكاره واعتناقها، وإذا كانت القيم الديمقراطية قائمة ومحترَمة من الأطراف كافة. إلا أن الواقع أخبرنا ولا يزال يخبرنا بالعكس؛ ففي غير مرة سقطت حكومات تركية إذا ما ظنت المؤسسة العسكرية أنها معادية لقيم "أتاتورك"، واليوم تتعرض المعارضة للقمع والتضييق، إذا ما جرؤت على انتقاد الرئيس وسياساته.

ويمكننا أن نلخص أبرز ما انتهينا إليه من نتائج فيما يلي:

- أن حزب "العدالة والتنمية" – ومنذ أول انتخابات خاضها في عام 2002– قد حافظ على موقع الصدارة –بنسب مختلفة– في كافة الانتخابات البرلمانية، وكذلك الحال في الانتخابات الرئاسية التي انتهت بفوز "عبد الله جول" ثم "رجب طيب أردوغان". وعلى صعيد الانتخابات البلدية، تمكن الحزب "من السيطرة على أكبر عدد من البلديات، وإن كان قد خسر أهم مدينتين في تركيا خلال الانتخابات البلدية في عام 2019، وهما إسطنبول وأنقرة، الأمر الذي يشير إلى تراجع نسبي في شعبية الحزب خلال الآونة الأخيرة.
- تضافرت أسباب عدة لصعود حزب "العدالة والتنمية" إلى صدارة المشهد السياسي التركي على هذا النحو، ويمكننا أن نوجزها فيما يلي:

- تراجع شعبية الأحزاب العلمانية بعد حالة الفوضى والتردي الاقتصادي التي شهدتها تركيا.
- انضمام عدد من الأعضاء السابقين في الأحزاب العلمانية إلى "العدالة والتنمية" مما وسع قاعدته الانتخابية.
- تبني حزب "العدالة والتنمية" في عقده الأول خطابًا سياسيًا معتدلًا ومنفتحًا.
- وجود "رجب طيب أردوغان" على رأس الحزب بما اكتسبه من شعبية خلال توليه منصب عمدة "إسطنبول".
- الخطاب الشعبوي الذي تبناه "أردوغان" واستطاع من خلاله الوصول لقطاع واسع من الأتراك.
- الدعم الخارجي لتجربة حزب "العدالة والتنمية"، خاصة من الولايات المتحدة التي رأت فيه تجربة إسلامية واعدة وقادرة على النجاح والتأثير في دولٍ محيطة.

- مرت تركيا تحت حكم حزب "العدالة والتنمية" بفترتين رئيستين: الأولى لم يفصح خلالها الحزب عن هويته الحقيقية، واكتفي بالإعلان عن كونه حزب محافظ يحترم علمانية الدولة، وذلك خوفًا من بطش المؤسسة العسكرية. هذا بينما ظهرت –في المرحلة الثانية– الهوية الحقيقية للحزب، وتراجع عن التزامه بمبادئ العلمانية لحد كبير، حيث أفصح "أردوغان" عن هويته الحقيقية عبر خطاباته وقراراته التي مزجت السياسة بالدين غير مرة. وذلك إلى جانب استخدامه لـ" رئاسة الشئون الدينية" لتبرير بعض قراراته بشكل يضفي عليها قدرًا من القداسة.
- أُدخلت العديد من التعديلات الدستورية –في ظل حكم حزب "العدالة والتنمية"– على دستور عام 1982 ، حيث استهدفت في أغلبها إبعاد المؤسسة العسكرية عن الحياة السياسية، بما يعزز سلطة الحزب الحاكم، ويمهد طريق تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. ولقد كان التعديل الدستوري الأهم هو ذلك الذي جرى خلال عام 2017 وحول تركيا من النظام البرلماني الذي عرفته لعقود إلى النظام الرئاسي الذي يعظم صلاحيات رئيس الجمهورية.
- خطت تركيا خطوات واسعة خلال المرحلة الأولى لحزب "العدالة والتنمية" في ملف التحول الديمقراطي، وذلك تجاه تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان، كما اتخذت إجراءات عدة في هذا المضمار، مثل إلغاء عقوبة الإعدام وتحسين أوضاع السجون. هذا بينما راحت تتراجع عن

منجزاتها في ذلك الملف، في العقد الثاني من حكم الحزب، ولتتحول إلى ما يشبه نمط حكم الفرد الواحد، خاصة في أعقاب محاولة الانقلاب الفاشل في عام 2016.

- أما على الصعيد الاقتصادي، فقد شهدت تركيا صعودًا مستمرًا لمنحنى اقتصادها حتى عام 2013، وذلك في ظل سياسات ليبرالية واضحة اتبعتها الحكومة. إلا أن هذا المنحنى قد راح يتراجع تراجعًا ملحوظًا منذ العام 2013؛ فزادت نسبة البطالة، وتراجع معدل النمو، وانخفضت قيمة الليرة التركية.

وهكذا نرى أن تركيا تحت حكم حزب "العدالة والتنمية" قد شهدت العديد من التحولات سواء في نظامها السياسي أو الاقتصادي، ففي بداية عهد الحزب تقدمت تركيا على هذين الصعيدين معًا. إلا أنه ومنذ وصول الرئيس "رجب طيب أردوغان" لمقعد الرئاسة فقد تحول الوضع تجاه السلطوية شيئاً فشيئاً، وهو ما ترسخ بشكل أكثر وضوحاً في أعقاب محاولة الانقلاب الفاشلة في 2016 وكذا التعديل الدستوري لعام 2017 ، والذي تحولت تركيا بمقتضاه للنظام الرئاسي، وبموجبه أصبح "أردوغان" –بما لديه من صلاحيات دستورية وبما يملكه من كاريزما مؤثرة– هو رجل تركيا الأقوى بلا منازع.

قائمة المراجع

أولًا: المراجع العربية

1. أحمد سلمان محمد. (2018). **النظام السياسي في تركيا من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي**. مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية. العدد 62.
2. أحمد نوري النعيمي. (2011). **النظام السياسي في تركيا**. عَمان: دار زهران للنشر والتوزيع.
3. الدستور. (10 يناير، 2004). **تركيا تلغي عقوبة الإعدام حتى في أوقات الحرب**. الدستور: shorturl.at/hwA19
4. أمر الله إيشلر. (2011). **مغزي التحولات في تركيا ومستقبل العلاقات التركية – العربية**. عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط.
5. أنيس الدغيدي. (2013). **الأقطاب الثلاثة: مصر وإيران وتركيا**. القاهرة: كنوز للنشر والتوزيع.
6. إسماعيل علوان التميمي. (21 يوليو، 2016). **قراءة هادئة في انقلاب عاصف**. الحوار المتمدن: https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=525086
7. جمال خالد محمد الفاضي. (2015). **التغير في النظام السياسي التركي وأثره على الدور الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة 2002 – 2010** – رسالة مقدمة للحصول على دكتوراة الفلسفة في العلوم السياسية. كلية التجارة – جامعة قناة السويس.

8. حسن الرشيدي. (9 فبراير، 2021). **التخوف الغربي من تركيا ... هل هو حقيقي؟** البيان: https://www.albayan.co.uk/Article2.aspx?id=13405
9. حسن تركي عمير. (2019). **الإصلاحات الدستورية في تركيا وسياسة التحول إلى نظام رئاسي**. مجلة مدارات سياسية، 137 -157.
10. خالد بشير. (19 مارس، 2020). **5 أسباب أوصلت حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا**. حفريات: shorturl.at/lpIU8
11. زيد أسامة أحمد الرحماني. (2013). **دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في تركيا أثناء فترة حكم حزب العدالة والتنمية (2003 – 2010)**. عمان: رسالة ماجستير مقدمة إلى قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الشرق الأوسط.
12. سكاي نيوز عربية. (20 فبراير، 2020). **الرجل الذي يقلق أردوغان.. من هو عثمان كافالا؟** Sky news عربية: shorturl.at/ltzG4
13. شريف تغيان. (2011). **الشيخ الرئيس رجب طيب أردوغان** .دمشق :دار الكتاب العربي.
14. طارق عبد الجليل. (2013). **العسكر والدستور في تركيا: من القبضة الحديدية إلى دستور بلا عسكر**. القاهرة: دار نهضة مصر للنشر.
15. عمرو حمزاوي. (12 أغسطس، 2007). **خبرة الإسلاميين في تركيا – دروس مستفادة**. الجريدة: https://www.aljarida.com/articles/1461159703875212100/
16. فرانس 24. (24 يونيو، 2018). **أردوغان والائتلاف بقيادة حزب العدالة والتنمية يتصدران النتائج الأولية للانتخابات التركية**: France 24: shorturl.at/sRWX2
17. كرم أوكتم. (2012). **تركيا الأمة الغاضبة**. القاهرة: سطور الجديدة.
18. محمد نور الدين. (14 سبتمبر، 2010). **نتيجة استفتاء تركيا تحدّ من سلطات العسكر لكن التحديات.. مستمرة**. swissinfo.ch: shorturl.at/dDEQ6
19. مظهر الصفاري. (2018). **الأحزاب السياسية والحالة الديمقراطية في تركيا (2002 -2018)**. إسطنبول: مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات.
20. منظمة العفو الدولية. (18 يوليو، 2018). **انتهاء حالة الطوارئ لكن هناك حاجة ملحة الآن لاتخاذ إجراءات عاجلة لعكس مسار تراجع حقوق الإنسان**. منظمة العفو الدولية: https://www.amnesty.org/ar/latest/campaigns/2018/07/turkey-state-of-emergency-lifted/
21. ياسر أحمد حسن. (2006). **تركيا البحث عن مستقبل**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
22. BBC News عربي. (13 سبتمبر، 2010). **دعم دولي لنتيجة الاستفتاء الدستوري في تركيا**: https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2010/09/100913_turkey_referendum
23. BBC News عربي. (7 يونيو، 2015). **انتخابات تركيا: حزب العدالة والتنمية الحاكم يخسر الأغلبية المطلقة**: https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2015/06/150607_turkey_elections_objections
24. BBC News عربي (25 يونيو، 2018). تركيا: المرشح المعارض إنجه يقول إن البلاد دخلت مرحلة حكم الفرد: BBC News: https://www.bbc.com/arabic/world-44600148

25. BBC New (12 يوليو، 2020). **لماذا أثار تحويل آيا صوفيا إلى مسجد كل هذا الجدل والانقسام؟** BBC عربي: https://www.bbc.com/arabic/interactivity-53383207

26. BBC عربي. (10 يوليو، 2021). **إنقلاب تركيا الفاشل: كيف تغيرت الجمهورية خلال السنوات الخمس الماضية؟** BBC عربي: https://www.bbc.com/arabic/middleeast-57779491

27. DW. (18 يوليو، 2016). **صحف ألمانية: الانقلاب فعلًا "هبة الله" لأردوغان.** DW: https://p.dw.com/p/1JQmQ

28. DW (30 مارس، 2019). **في ظل الحملة الانتخابية بتركيا – مطالب بإعادة عقوبة الإعدام.** DW: https://p.dw.com/p/3Fq8x

29. Haber Turk (19 يوليو، 2016). **رئاسة الشؤون الدينية: لن يتم تقديم الخدمات الدينية لمدبري الانقلاب المقتولين:** https://www.haberturk.com/gundem/haber/1268837-diyanet-isleri-baskanligi-oldurulen-darbecilere-din-hizmeti-verilmeyecektir

30. Turk Press. **أردوغان يبكي متأثراً بدعاء فتاة ألبانية،** https://www.youtube.com/watch?v=VRsmotxVWGU

ثانيًا: المراجع الإنجليزية

1. BBC News. (2011, June 12). **Turkey ruling party wins election with reduced majority**. BBC News: https://www.bbc.com/news/world-europe-13740147
2. BURAK, J. M.-K. (2018). **The Political System of the Republic of Turkey, Past and Present.** Przegląd Politologiczny
3. Cagaptay, S. (April 2007). **Secularism and Foreign Policy in Turkey: New Elections, Troubling Trends.** Washington DC: Washington Institute for Near East Policy.
4. College,B and Aslan, S. (2016). **Piety, Intimacy, and Emotions: Political Symbolism of the AKP Government.** In Contemporary Turkish Politics *(22)*. (pp. 24- 28). Houston: Baker Institute for Public Policy.
5. Dogan, R. (2018, May 12). **Political Islam (The Justice and Development Party in Turkey) Versus the Gülen Movement**. *Journal of Social Science Studies.* (5)
6. Fabbe, K. (2016). **Forward-Facing and Behind the Scenes: Shifts in Political Islam in Post-July 15 Turkey.** In Contemporary Turkish Politics. (22). (pp. 12-15). Houston: Baker Institute for Public Policy.
7. Freedom House. **Turkey**. https://freedomhouse.org/countries/freedom-net/scores
8. Guiler, K. (2016). **Towards Erdogan and the East: Conspiracies and public perception in post-coup Turkey**. In *Contemporary Turkish Politics*. (22). (pp. 28 - 31). Houston: Baker Institute for Public Policy.
9. Hurtas, S. (2018, July 19). **Is Turkey's state of emergency really over?** AL-MONITOR: https://www.al-monitor.com/originals/2018/07/turkey-state-of-emergency-really-over.html
10. Kaya, Ö. (October 2011). **On the Way to a New Constitution in Turkey: Constitutional History, Political Parties and Civil Platforms.** Bonn: Friedrich Ebert Stiftung.

11. Kirdiş,E . (2016). **AKP's Foreign Policy and Its Party Identity. In Contemporary Turkish Politics**. (22). (pp. 32 - 36). Houston: Baker Institute for Public Policy.
12. Kirişci, K. and Sloat, A. (2019). **The rise and fall of liberal democracy in Turkey: Implications for the West.** *Foreign Policy at Brookings*.
13. Molloy, D. (2018, March 6). **What is populism, and what does the term actually mean?** BBC: https://www.bbc.com/news/world-43301423
14. Rubin, M. (Winter 2005). **Green Money, Islamist Politics in Turkey**. The Middle East Quarterly, pp. 13 – 23: The Middle East Quarterly. 12 (1). https://www.meforum.org/684/green-money-islamist-politics-in-turkey#_ftn1
15. Seufert, S. A. (April, 2021). **Turkey's Presidential System after Two and a Half Years: An Overview of Institutions and Politics.** Berlin: German Institute for International and Security Affairs.
16. Sobacı, M. Z., Köseoğlu, Ö. and MİŞ, N (October 2018). **Reorganization of the Central Government and the New Policy-Making Process in Turkish Presidential System.** Istanbul: Insight Turkey. (20).
17. Soest, C. v. (2010). **What Neopatrimonialism is? six questions to the concept.** Hamburg: GIGA German Institute of Global and Area Studies.
18. Stockholm Center for Freedom. (2021, April 20). **Turkey ranks 153rd in RSF's 2021 World Press Freedom Index**. SCF: https://stockholmcf.org/turkey-ranks-153rd-in-rsfs-2021-world-press-freedom-index/
19. TOYGÜR, İ and KIRIŞCI, K. (2019, January). **Turkey's new presidential system and a changing west: implications for Turkish foreign policy and Turkey-West relations.** Foreign Policy: Turkey Project Policy Paper. (15).
20. TUC. (2020, December). **The rise of the far right: Turkey**.
21. Turkish Statistical Institute: https://data.tuik.gov.tr/Kategori/GetKategori?p=adalet-ve-secim-110&dil=2
22. **Turkey's Constitution of 1982 with Amendments through 2017**. Ankara.
23. United Nations Human Rights Treaty Bodies**. Ratification Status for Turkey. OHCHR:** https://tbinternet.ohchr.org/_layouts/15/TreatyBodyExternal/Treaty.aspx?CountryID=179&Lang=EN
24. White, J. B. (February 2015). *The Turkish Complex*. The American Interest. The American Interest: https://www.the-american-interest.com/2015/02/02/the-turkish-complex/
25. Yilmaz, I. (2018). **Potential impact of the AKP'S unofficial political Islamic law on the radicalization of the Turkish Muslim Youth in the west.** In Mansouri, F & Keskin, Z (eds), Theological and Sociological Perspectives on Terrorism and Violent Extremism. Singapur: Palgrave.
26. Yilmaz, I & Bashirov, G (2018). ***The AKP after 15 years: emergence of Erdoganism in Turkey***, *Third World Quarterly*.39 (9).